

## محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة

المنعقدة يوم الأحد 20 محرم 1419 هـ

الموافق 17 ماي 1998 م

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الظهر.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة.

نستأنف أشغالنا التي تعطلت في الأيام الماضية ويقتضي جدول أعمال جلستنا العامة اليوم مناقشة نص القانون المتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان.

ونظرا لبعض التعاليق التي وردت حول ذلك، أرى من واجبي - اسمحوا لي بذلك وأتمنى أنني أعبر عن أفكاركم - أن أقول بأن الأمر الذي يهمني ويهمنا جميعا هو أن نضع في اعتبارنا بأن الخلاف لا يفسد للود قضية وأن هدفنا جميعا - أقول جميعا على قناعة - هو خدمة الوطن ورعاية حقوق المواطن وتحقيق العدالة في أسمى صورها.

لقد استعملت أحيانا بعض العبارات التي يتوجب علي تفسيرها كقولي بأننا نطمح إلى أن يكون مجلسنا هذا مخبرا للديمقراطية، فهذا لا يتأتى إلا بالممارسة الطويلة - ونحن نعتزف بذلك - كما يعد ذلك أيضا أسلوب عمل وهو في الحقيقة نابع من تراثنا ونسبته "المشاوره والمواقفة" لكن البعض بنظرته - ربما - الضيقة للديمقراطية لم يفهم الأسباب التي أدت إلى تعطيل هذه الأشغال، فقد اعتمدنا ذلك كأسلوب للتجربة أردنا من خلاله إجراء مشاوره قبل عرض نص القانون للمناقشة في الجلسة العامة ولتتم ذلك في أحسن الظروف، هذا هو الأمر الوحيد الذي جعل أشغالنا تتعطل نوعا ما وكما يقال عندنا "كل عطلة فيها خير" وها نحن نستأنف اليوم أعمالنا فطبقا للمادة 120 من الدستور ووفقا للمادتين 64 و68 من النظام الداخلي لمجلس الأمة - وقبل الشروع في عملية المناقشة العامة - أحيل الكلمة إلى السيد مقرر اللجنة المختصة لتقديم التقرير التمهيدي حول نص هذا القانون فليفضل مشكورا.

السيد مقرر اللجنة المختصة: سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، أيها الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة نظرا للوقت الذي أخذته منا عملية المداولة والمشاوره حول هذا القانون، وطبقا للمادة 117 من الدستور وطبقا للنظام الداخلي لمجلس الأمة وزع عليكم التقرير الخاص بنظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان والذي هو الآن بحوزتكم جميعا.

فيما يخص هذا التقرير - والتقارير السابقة- سأتلو على مسامعكم ملخصا لما يتضمنه.

كما قلت سابقا، فقد أحيل مشروع قانون نظام التعويضات والتقاعد على لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق

الإنسان بمجلس الأمة، حيث شرعت في دراسته واجتمعت في عدة جلسات لخصت فيها تقريرها الأول المعد يوم 19 مارس 1998، واستكملت مناقشتها لهذا القانون واستمعت إلى السيد الوزير المكلف بالميزانية يوم 21 مارس 1998، كما استمعت أيضا إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يوم 28 مارس 1998، واجتمعت أيضا بمكتب لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية يوم 14 أفريل 1998 وقد استلمت يوم 10 ماي 1998 وثائق أحييت إليها من طرف السيد رئيس مجلس الأمة الموقر. هذه هي المراحل التي مرت بها أعمال اللجنة لإعداد التقرير المسلم إليكم، والذي يتضمن أساسا ملخصا لأهم الأبواب التي ذكرت فيه وهي خمسة:

الباب الأول: يتضمن الأحكام التمهيدية.

الباب الثاني: يتضمن الأحكام الخاصة بنظام التعويضات.

الباب الثالث: يتضمن نظام التقاعد.

الباب الرابع: يتضمن الأحكام الانتقالية.

الباب الخامس: يتضمن الأحكام النهائية.

وكان أهم ما استخلصته اللجنة من دراستها لهذا النص ومن مجموعة الوثائق المحالة عليها هو أن مدة العهدة البرلمانية بالنسبة لعضو مجلس الأمة تختلف عن المدة المقررة لعضو المجلس الشعبي الوطني التي تقدر بخمس سنوات كما هو معلوم لدى الجميع، هذه النقطة كانت غامضة نوعا ما وأثارها الإخوان خلال المناقشات التي جرت داخل اللجنة وخارجها. هناك أيضا ملاحظة كانت من جملة الخلاصة التي توصلت إليها اللجنة وهي أن القانون العضوي المنظم للعلاقة ما بين الغرفتين والحكومة لم يصدر لحد الآن، إذ إن وجوده كان بإمكانه أن يطفئ الجو كثيرا ويسمح لنا بإيجاد الحل لنقاط الاختلاف وليس الخلاف في هذا القانون وغيره من القوانين التي تمت دراستها من طرف لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة.

النقطة الثانية التي تؤكد عليها اللجنة هي ضرورة الاهتمام بعضو البرلمان بصفة عامة، ودوره في المجتمع وتحريره من كافة الضغوطات والممارسات التي تعرقل عمله، وحتى يمارس مهامه بكل حرية خاليا من كافة الضغوطات الأخرى.

وفي الخلاصة نقول إن هذا المدخل يعتبر مدخلا للمناقشة العامة التي سوف تجري بعد حين، والمهم في ذلك هو التقرير التكميلي الذي سيعقد بعد إجراء كل المناقشات التي سوف تدور بمجلسنا الموقر وبعدها سيستخلص التقرير ويجب على كل انشغالات الإخوة الزملاء والزميلات المحترمين أعضاء مجلسنا الموقر.

كان هذا أهم ما كنت أريد قوله باسم المكتب واللجنة أما بقية التفاصيل فهي بحوزتكم وشكرا. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس: شكرا والكلمة للسيد رئيس اللجنة المختصة.**

**السيد رئيس اللجنة المختصة: شكرا السيد الرئيس.** بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي المحترم رئيس مجلس الأمة الموقر، أيتها السيدات المحترمات، أيها السادة المحترمون أعضاء مجلس الأمة الموقر، أيها الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

طلبت من السيد الرئيس الكلمة لأعطي بعض الإضافات حول مجموعة التساؤلات التي طرحت في هذه القاعة على اللجنة حول هذا النص، وكذا حول نصوص أخرى، وقد أجبنا بأن الوقت لم يحن بعد والقانون لم يطرح بعد، وقد سبقني السيد المحترم مقرر اللجنة وذكر المراحل التي مرت بها اللجنة في دراسة هذا النص وأكد أن هاته المراحل التي ذكرها، بالإضافة إلى مرحلة أخرى وهي انتظار تقرير الخبرة الذي طلبه مجلسنا من المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، هي وحدها السبب في تأخير كتابة التقرير التمهيدي النهائي عن نص القانون المتضمن نظام التعويضات والتقاعد لعضو البرلمان.

صحيح أن اللجنة قد طبعت تقريرا سابقا، ولكن ظهرت فيه بعض المآخذ، وطعن فيه من زاوية أنه لم يراع الجوانب الاقتصادية والملاءمات السياسية والاقتصادية للنص وركز على الجانب القانوني فقط.

وعليه دخلت اللجنة في سلسلة من الدراسات، كما أن النص الذي أحيل على المجلس يحمل في طياته بعض الاختلافات في وجهات النظر، فاللجنة أرادت أن تنور وأن تقدم لجميع أعضاء هذا المجلس الموقر كافة المعطيات والمعلومات بكل موضوعية وحياد واستقلالية، وقد اعتمدت في ذلك على أرقى الأساليب في جمع المعلومات وترتيبها ولكن للأسف حدث سوء تفاهم والمهم أننا اتفقنا الآن حول هذا التقرير الذي وزع.

إذن سيدي الرئيس، كان التأخير بسبب الدراسة المعمقة لهذا التقرير، وبهذه المناسبة سيدي الرئيس المحترم، أوجه لكم - أولاً - باسمي وباسم أعضاء اللجنة الشكر الجزيل على الدعم والتوجيه في أشد الظروف التي كانت تعمل فيها اللجنة، وكذلك على المثل والقوة القيمة في الدفاع عن القيم والمصالح العليا لهذه الأمة، كما أشكر باسمي وباسم اللجنة جميع أعضاء هذا المجلس الموقر الذين ساعدونا بالتفهم.

شكراً للجميع وشكراً سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** نشكر السيد رئيس اللجنة المختصة ونشرع الآن في المناقشة وقبل ذلك أعلن أن عدد المسجلين للتدخل قد بلغ حتى الآن 26 متدخلًا، وكما جرت العادة -وثقتي فيكم مطلقاً - على كل واحد أن يضبط وقته حتى يتيح فرصة التدخل للآخرين وأحيل الكلمة إلى أول مسجل وهو السيد بلقاسم بن حصير فليتفضل مشكوراً.

**السيد بلقاسم بن حصير:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد المحترم بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة الموقر، إخواني، أخواتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أيها الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد، فإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز والثقة بالنفس أن نعبر ونعلن عن بعض الحقائق من هذا المنبر الديمقراطي الوليد -مجلس الأمة- الذي كانت عملية تنصيبه خاتمة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية الديمقراطية في ظل فلسفة ومبادئ النظام الوطني الجديد.

إن لهذه السلطة التشريعية المحدثة بموجب دستور نوفمبر 1996 دوراً حيويًا واستراتيجيًا في تدعيم وتقوية كافة الجهود الوطنية المخلصة لإقامة نظام وطني جديد عصري وأصيل يقوم على أساس العدالة الاجتماعية والديمقراطية ودولة القانون، بالإضافة إلى مهامها البرلمانية، التشريعية والرقابية والاهتمام بمشاكل الأمة والوطن.

سيدي الرئيس المحترم، أخواتي، إخواني، إن الواجب يملئ علينا المساهمة في القضاء على أسباب ومظاهر القسوة التي يعانيها الشعب في ظل الأوضاع الراهنة بفعل قوى التآمر والخيانة والأزمة الاقتصادية الوطنية والدولية.

إن قوى التآمر والخونة وأعداء الشعب الجزائري في الداخل والخارج والمرتبطين بالمصالح الأجنبية المسخرين لتخريب الدولة الجزائرية في الداخل، لا يريدون لهذه الأمة النظام والاستقرار والتطور والقوة، ويخشون حيوية وفعالية وقوة هذه السلطة التشريعية الوليدة بمجلسيها: المجلس الشعبي الوطني العتيد ومجلس الأمة الموقر، لذلك تحركت في هذه الأيام الأخيرة قوى ومصادر ووسائل التضليل والتشويش والذس والتشويه لتسميم وتعكير أجواء التلاحم والوحدة والتناسق والتكامل بين غرفتي البرلمان وداخل كل غرفة على حدة، ومحاولة الخدش في سمعة وهيبة أعضاء البرلمان والمس بمصداقيتهم وعلاقتهم بالشعب والوطن والدولة، وتثبيط عزائمهم وإفشال قواهم في خدمة الأمة والدولة والتهمج على رموز الدولة والأمة داخل هذه المؤسسة وعلى أبناء الشعب المخلصين الأوفياء وفي مقدمتهم الرئيس الفذ والقُدوة الوطنية الساطعة، ابن الجزائر البار بشير بومعزة رئيس مجلس الأمة الموقر، الذي قدم ويقدم الدليل والقُدوة في الحرص الدؤوب والمخلص على وحدة الأسرة البرلمانية بغرفتيها وإيجاد عوامل وأجواء التعاون والتكامل لإنجاز المهمة البرلمانية على أفضل وجه، كما أنه مثال حي في أخلاقية وقيم الحرص على المصالح العليا للأمة والدولة وسمعة ومصداقية أعضاء البرلمان. ليعلم الجميع، وليتأكد الرأي العام الوطني، أن في أحضان هذه المؤسسة البرلمانية الحالية رجال ونساء مخلصون وأوفياء من أبناء الشعب وثورة أول نوفمبر 1954 الخالدة، عاهدوا الوطن والشعب وألوا على أنفسهم أن يضحوا بكل شيء من أجل المساهمة في إخراج الجزائر أمة ودولة نهائياً من برائن ومخالب مراحل التشكيك والتردد والارتجال والانتهازية وإقامة دولة العدالة الاجتماعية والديمقراطية ودولة القانون في ظل النظام الوطني الجديد بقيادة رئيس الجمهورية "اليمين زروال".

إن ما يجري خلال هذه الشهور والأيام الأخيرة من نقاش محتد وجددي، هادف وفعال حول بعض المسائل والنصوص الهامة والاستراتيجية في الحياة الوطنية العامة لهو مظهر من مظاهر الجدية والحيوية والفعالية في الممارسة الديمقراطية البرلمانية في كنف التعددية المسؤولة، وإنه لمؤشر من مؤشرات الروح والممارسة الديمقراطية الواعية، كما أنه دليل على صحة وقوة فعالية الممارسة البرلمانية في الدولة الجزائرية المعاصرة عكس ما توحى به مصادر ووسائل التضليل والدس وعوامل الضعف والجهل وعدم الوعي في هذه الأيام.

إن معطيات المستقبل القريب لهذه المؤسسة العتيقة كفيل بالرد القوي والتأكيد الفعلي والإيجابي على كافة الاقتراءات ومحاولة التضليل والدس.

وعليه سيعمل البرلمان بمجلسيه، المجلس الشعبي الوطني العتيق ومجلس الأمة الموقر بمجرد استكمال بناء المنظومة القانونية والإجراءات الدستورية للعمل البرلماني، جنباً إلى جنب في أجواء الوئام والوحدة والتعاون والتناسق والتكامل في ممارسة الوظيفة البرلمانية التشريعية والرقابية بفعالية وكفاءة في إطار دولة القانون وخدمة المصالح العليا للشعب والأمة والوطن. شكرا سيدي الرئيس، شكرا زملائي زميلاتي والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد بلقاسم بن حصير والكلمة الآن للسيد محمد طاهير فليتنفضل.

**السيد محمد طاهير:** شكرا السيد الرئيس. السيد الرئيس، إخواني، أخواتي، السلام عليكم، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي) والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

إضطرت - إخواني - لقراءة هذا الدعاء جهرا طلبا للإصغاء، خاصة من طرف بعض الإخوان الذين بقيت آذانهم صماء عن طرحنا حول ما دار من كلام عن قانون التعويضات، ولكي نفهم بعضنا البعض، ومن باب الإنصاف وأن لكل ذي حق حقه والأطروحات في هذا الشأن متعددة تعلمون بها أفضل أن أبدأ تدخلي بهذه الآية الكريمة:

بسم الله الرحمن الرحيم "يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط، شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو الأقربين" -صدق الله العظيم- .

إخواني، أريد أولا أن أذكر السيد الرئيس بأنني أول مسجل للتدخل حيث سجلت اسمي في أول يوم من انطلاق هذه الدورة في شهر مارس، ثانيا كنت أرجو حضور ممثلي الحكومة وقد قررت أن لا أتكلم إلا بحضورهم وبما أن أخي رئيس اللجنة المختصة قد أخذ الكلمة وطرح الأسباب فإنني غيرت رأبي وارتأيت أن أتدخل.

وعليه إخواني، أخواتي، ألتمس العذر إن تكلمت باللغة العربية الدارجة أو بشيء آخر قبل حلول 05 جويلية وهذا ليفهمني الخاص والعام، مادام نقاشنا علنيا بصفة قانونية.

وأول نقطة أريد أن أعبر عنها متعلقة بالإجراءات القانونية التي تسير مجلس الأمة، وأذكر أن موقفنا بالنسبة لي ولأصدقائي في التجمع الوطني الديمقراطي قد اتخذ بناء على شيء واحد ليست له علاقة أبدا لا بالمال ولا بأي إشكال يتعلق أو يتمحور حول أجرة النواب عكس القيل والقال، وإنما هو حتمية احترام القوانين في تسيير مجلسنا.

وفي هذا الصدد، نذكر الجميع بأن هذا القانون قد برمج وأجل عدة مرات والوثائق التي تدل على صحة كلامي موجودة بين أيدينا، ثم إن اللجنة قد عملت كما ينص عليه القانون وصادقت على تقريرها ووزعته علينا، وبينما كنا ننتظر عرضه في الجلسة تفاعلاً بتقرير لا يشبه أي تقرير تمهيدي آخر جرت به العادة المحترمة للقانون، وعندما

طلبنا إعطاءنا تفسيراً لذلك، علمنا أن هذا التقرير لم يتبع الإجراءات اللازمة لا من ناحية الشكل ولا في المحتوى وأخطر من ذلك أن اللجنة لم تصادق عليه. فارتأينا أن نتصدى لكل ما هو خارق للقوانين حفاظاً على انسجام المؤسسات وتماشياً مع قالب القانوني قصد الإبقاء على المؤسسات ولكي لا تزول بزوال الرجال كما يقال، واتخذ موقفنا هذا حفاظاً على المستقبل، وحتى لا يؤثر شخص أو أكثر على مؤسسات الدولة حسب آرائه أو نيته، بل العكس أن يمتثل الكل أشخاصاً ومجموعات للخضوع للقانون وللمؤسسات الدولة، وأيضاً أن لا يخول لأي شخص أن يعتبر نفسه وصياً على الشعب وكلنا يعرف عواقب هذا الخطر إن وجد.

ويعرف الجميع في هذا المحفل الكريم الصعوبة والتضحيات التي سبقت نجاحنا الحاضر والملموس في وجود كل هاته المؤسسات ويرجع الفضل في ذلك إلى كل فرد نزيه من هذا الشعب وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية اليمين زروال.

ثم توترت الأعصاب وبقينا ثابتين على موقفنا مطالبين بأن تحترم الإجراءات القانونية بدون أن نسد الباب للحوار والمشاورات لوجود حل لما أطلقنا عليه بالحالة العادية في الديمقراطية بتعليمها وترسيخها، فلا بد من توفر الحوار ولا مانع من نشوب شجار في بعض الأحيان، وخلاصة هذه النقطة التي تتعلق بالإجراءات القانونية هي أنني أردت أن أقول بأننا لسنا بالأطفال كما سمنا البعض- الذين يريدون أن يصبحوا أصحاب ملايير في شهرهم الأول، بل نحن أولئك الذين يريدون احترام القانون والمؤسسات التي تعتمد على القانون لا على الأشخاص.

أما فيما يخص التعويضات، فقد أملنا بأن يعطي كل ذي رأي رآيه أمام الشعب والملا، بعد احترام الإجراءات القانونية وتقديم التقرير القانوني، يناقش هذا القانون بكل حرية ويصوت عليه علنياً ويمتثل كل واحد منا لقرار التصويت وهكذا تكون الديمقراطية والقانون قد احترما في الشفافية التامة التي يحث عليها حزبنا بإلحاح ونحن ضد الذين لا يريدون أن نعجب إلا بكلامهم أو خطابهم، ونحن نسميهم "الديماغوجيين". وإذا كان هذا القانون لا يخلو من الثغرات فلنترك فيه للفرض القانونية الآتية، والغرفة الأولى موجودة والحمد لله سنثريه من خلال مشروع قانونين آخرين مثلاً -كاقتراح- وذلك بدراستهما والمصادقة عليهما. فما هما هذين القانونين اللذين توجد فيهما هاته الفرصة؟ نجيب فنقول هما القانون العضوي والقانون الأساسي الذي يحكم عضو البرلمان.

نقطة أخرى -السيد الرئيس- أود ذكرها هي أنه ليس من عاداتنا الاطلاع على الصحف لنبدي رأينا في هذا المجلس، ولكن إذا كان الأمر كذلك فنقول إننا قد لاحظنا في جريدة "الوطن" صباح اليوم جدولاً يعقد مقارنة بين ما اقترحه النواب بشأن تعويضات عضو البرلمان وبين ما اقترحه أعضاء مجلس الأمة. ويحتوي هذا الجدول على خاتمة فارغة تخص التعويض الجزافي الخاص بالسكن، وقد اقترح النواب في المجموع كميلغ صافي 188000 د.ج في حين اقترح مجلس الأمة 81000 د.ج أي 18 مليون سنتيم من قبل المجلس الشعبي الوطني و8 ملايين سنتيم من قبل مجلس الأمة لكن الفراغ الموجود والخاص بالتعويض الجزافي عن السكن يجعلني أخبركم إخواني أنه وراء باب الغرفة، في الفندق الدولي - هيلتون سابقاً - مسجل سعر المبيت بـ 990 فرنكا فرنسياً أي حوالي 10.000 د.ج على الأقل، أما تكاليف الأكل في نفس الفندق فتقدر بـ 5000 د.ج على الأقل أي بمجموع 15000 د.ج، مع العلم أننا متواجدون هنا منذ شهر لدراسة هذا القانون فإن التكلفة تقدر بـ 45 مليون وإذا أضفنا إليها مبلغ 81 ألف د.ج الخاصة بنا فإنها ستصل إلى 53 مليون د.ج، ونبقى نحن أمام هذه الوضعية مكتوفي الأيدي ومقيدين بعدة قضايا في غياب القانون العضوي والقانون الأساسي، وقد تحصل نواب الغرفة الأولى على تعويضات -وليس على مرتب- لتسديد التكاليف التي من واجب الدولة التكفل بها، وهم يريدون من وراء ذلك التخفيف عنها، فنحن نكلفها مبلغ 70 مليون د.ج وأرفض شخصياً ذلك، فنحن نريد أن نكلفها ما نحتاجه في جلب القوات لأبنائنا في بيوتنا وأداء مهامنا المنوطة بنا، وقد يصل ذلك إلى 15، 16 أو 17 مليون د.ج فلست أدري كم يكلف ذلك. شكراً وأستسمحكم إن أطلت عليكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد محمد طاهير وأحيل الكلمة إلى السيد محي الدين عميمور فليقتضئ مشكوراً.

**السيد محي الدين عميمور:** بسم الله الرحمن الرحيم "إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها، وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً".

السيد رئيس مجلس الأمة، سيداتي سادتي، هذه الآية الكريمة كانت أول ما تبادر إلى ذهني وأنا أستعد لهذا التدخل وأقلب الأمر من مختلف وجوهه، وأفكر جدياً في التغيب طوال مناقشة هذا المشروع، وقد كانت عندي مبررات الغياب كما تعلمون سيادة الرئيس، ولا بد باديء ذي بدء من توجيه الشكر لكل من تعامل مع هذا النص وسواء كان لهم أجران أم أجر واحد، وهناك قضايا أختلف معها سواء على مستوى النص الأصلي أو على مستوى بعض ملاحظات اللجنة، لكنني أرفض المزايدات حتى بحسن نية، وأقول بصدق وبيقين، إننا لسنا أكثر وطنية من أحد، لكننا في الوقت نفسه- لسنا أقل وطنية من أحد، وإنني متأكد بأن شعبنا يريد لأعضاء برلماننا أن يكونوا من كل الوجوه في مستوى أعرق برلمانات العالم، وهو يدرك التزامات عضو البرلمان الاجتماعية، وأعباءه المالية، لكنني أقول في نفس الوقت وكلكم يتفق معي بأننا نخطئ خطأ كبيراً إذا لم ننظر إلى هذه القضية على ضوء الظروف الصعبة التي تجتازها البلاد وإذا لم نحاول الخروج من المأزق التشريعي بكل حكمة وتبصر وعن طريق الحوار، ففي السياسة ليس هناك أبيض وأسود، ولا مجال في العمل الوطني لمنتصر ومهزوم، لا بد من الاعتراف بأن الأسلوب الذي تم التعامل به مع هذا المشروع كان أسلوباً مؤسفاً، أخشى إذا تكررت أن تكون له عواقب مؤسفة على التعامل بين جناحي البرلمان، وربما على العلاقات داخل مجلسنا الموقر، ولقد أحس البعض أحياناً بأننا نسير نحو فخ يستهدف إحداث فتنة تشريعية تهدم الثقة بين الشعب وبرلماننا ومؤسساته المنتخبة وتخدم بريق الأمل الذي لاح منذ شهور، لكن لا بد أيضاً من الاعتراف بأن مشروع القانون كان يمكن أن يمر بهدوء، يتحقق من خلاله انسجام المجلسين وتكامل مهمتهما لو كان من حق مجلس الأمة تعديل بعض النقاط التي لا تمس جوهر الموضوع. وهكذا خلق هذا الجو المتوتر من المزايدات والمناقصات ومما زاد الأمر سوءاً طرح القضية على بعض المنابر الإعلامية بشكل أتصور أنه كان يفقد الكثير من الموضوعية والرصانة بل وأحياناً أدب التعامل السياسي، والذنب هنا ليس ذنب رجال الإعلام، لتكن الأمور واضحة ونحن نتحدث على مرأى ومسمع من جماهيرنا التي تعيش معاناة رهيبة تمس لقمة العيش وظروف الحياة، بل والحياة نفسها أحياناً، وأقول بدون أي ديمagogية إننا كوطنيين نعيش تلك المعاناة ونتعرض كمواطنين للكثير من أثارها بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن الظلم أن يحملنا البعض فوق ما نحتمل وأقول أيضاً ومن نفس المنطلق إنني أرفض المنطق الاستفزازي الذي تعامل به البعض معنا وأدين التصريحات الحمقاء التي نسبت للبعض هناك فلا مجال للتعامل بيننا بأساليب تتناقض مع قواعد الحوار الفكري البناء وأهمها الاحترام المتبادل وتقبل الرأي الآخر، والشعب ينتظر منا أن نكون قدوة في هذا المجال، وإذا كنت أتخفظ عن مناقشة هذا المشروع فلأنني أتصور أن علينا أن نقبله أو أن نرفضه أو أن نمتنع عن التصويت وبدون مناقشة قد يكون ضررها أكثر من نفعها، وأريد أن أكون واضحاً بأن التحفظ يجب أن يفهم أساساً - كما قلت في تدخل سابق حول مشروع آخر عرض علينا- كرسالة موجهة لمن يهمهم الأمر، تسجل احتجاجاً على التفسير الذي أعطي لدور مجلس الأمة، والذي حرم مجلسنا حقاً مشروعاً ومنطقياً في تعديل النصوص التي صادق عليها المجلس الشعبي الموقر، هذا هو لب القضية وهذا هو أساس المشكل، أما إذا كان التفسير صحيحاً وكان الخطأ من الدستور نفسه فيجب أن نعمل على تعديل الدستور، لكن البقاء في هذه الوضعية معنا أننا نصيب مجلس الأمة عمداً بشلل سوف يمنعه من أداء دوره التشريعي المتكامل مع دور المجلس الشعبي الوطني، بل ومن ممارسة دور رائد في تنشيط الحياة السياسية في البلاد كميزة للحوار البناء الذي يتناول كل المجالات بالإضافة إلى أنه يمكن أن يضع السلطة التشريعية تحت السلطة التنفيذية وهذا تناقض مع الديمقراطية.

ختاماً، قال البعض في إطار الدعوة إلى التعامل إيجابياً مع هذا المشروع بأنه يهدف إلى تقادي حدوث أزمة تشريعية، وأنا أقول بأن الأزمة قادمة مع هذا المشروع أو مع غيره، لأن أسهل البدائل المطروحة أمامنا هي "النوم في الخط" حيث إنه لا مجال للدخول في مناقشات تبدو تسجيلاً للمواقف ولا تغيير من واقع الأمر شيئاً ولا أتصور وأنتم معي على ما أعتقد أننا هنا لكي ننام في الخط وخاصة في ظروف تتطلب اليقظة الكاملة، ولا أتصور أننا هنا لتسجيل مواقف أو لتلميع صورتنا الجماهيرية بالبلاغات والشعارات الرنانة.

سيادة الرئيس، سيداتي سادتي الزملاء، لقد أحس شعبنا بتفاؤل كبير بعد تكوين مجلس الأمة وليس من حقنا أن نخيب آمال كل من وضعوا فينا ثقتهم، وسواء تعلق الأمر برئيس الجمهورية أو بمجموع الناخبين لكننا لسنا الطرف الوحيد في القضية وعلى الكل أن يتحمل مسؤولياته وبدون خلفيات وبدون مزايدات ومناقصات وتشنج و"تغنانة" ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محيي الدين عميمور والكلمة الآن للسيد عمار مهدي فليفضل مشكوراً.

السيد عمار مهدي: السيد الرئيس، لقد سحبت تدخلتي.

السيد الرئيس: شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد اسماعيل حمداني فليفضل.

السيد إسماعيل حمداني: السيد الرئيس المحترم، أخواتي إخواني، أظن أنه بعد الكلمة القيمة التي ألقاها زميلي وأخي محي الدين عميمور، سألخص تدخلتي وأقول أولا فيما يخص الجو، فأنا آسف وحزين على الجو الذي ساد مناقشة هذا النص سواء أمام الغرفة الأولى منها أم هذه الغرفة، وأقول إنه ينبغي -ونحن نمارس الديمقراطية، ونحن في الطور الأول منها ولا نملك بعد ثقافة الديمقراطية، ولا نملك تجربة في هذا المجال، فنحن في بداية الممارسة- استخلاص بعض الأفكار مما شاهدناه وسمعناه، أو ربما فكرتين على الأقل أذكرهما اليوم، أولا هما أنه لا ينبغي التشكيك في نوايا بعضنا البعض، فكل منا يملك نية طيبة وذلك حسب اجتهاده، وإن كان غيري يملك نية أخرى تخالف نيتي فهذا لا يعني أنه على ضلال وأنا على صواب، فأحترمه ويحترمني ومنتشاور، أما النقطة الثانية فهي أنه ينبغي أن نتفادى ما يجرح الشعور وكذا التهم، بل الحجة هي التي تفصل بيننا، هذا باختصار عن الجو.

السيد الرئيس، جاء هذا القانون ونحن في أوضاع غير كاملة من الناحية القانونية، وأذكرها باختصار لأنها ذكرت وهي معروفة وناقشناها عندما ناقشنا النظام الداخلي، وعلمنا أن حق المبادرة غير موجود وحق التعديل أيضا غير موجود ولم يبق لنا إلا حق التحفظ، فما هي نتائجها إذن؟

فالقانون العضوي الذي ينظم العلاقات بين غرفتي البرلمان غير موجود، إذن حق التعديل والقانون العضوي غير موجودين.

هناك نقطة ثالثة وهي أنني تمنيت أن لا يأتي قانون التعويضات وإنما القانون الأساسي للبرلماني (Le statut du parlementaire) ويغطي كل الجوانب، ما هي مكانة البرلمان في البلد؟ ما هي تعويضاته لتغطي نشاطه، وما هو تقاعده... إلخ؟ -إنني آسف لأنها لم تأت ضمنه- كنت أتمنى أن يكون هذا النص بهذه الكيفية. لدي كذلك نقطة أخرى أود التعرض إليها، السيد الرئيس، كتجربة للمستقبل، فهذا القانون سيمر وستأتي قوانين أخرى، لكن سنصطدم بنفس المشكل، فما هو دورنا كمجلس أمة، إذا بقيت الأمور والقوانين على هذه الحالة؟ فإظن أنه ينبغي التفكير مليا وبعث في هذه النقطة حتى يصبح دورنا أكثر فعالية، فهذا النص قد خلق جوا فاسدا - كما قلت- بيننا وبين الغرفة الأولى وحتى في داخلنا. ألم يكن من المفيد- وإن كانت هذه الأفكار قد سبق وأن ذكرت لكن ليكن طرحها ثانية- أن يكون لمجلس الأمة استقلالية في بعض الحالات؟ وربما كان من المفيد أيضا أن يكون للمجلس الشعبي الوطني نصه فيما يخص قانون النائب وينظر إليه كما يريد، فلماذا أتحمك فيه وأقول له ليس هكذا والعكس كذلك لماذا يتحكم هو فيما هو خاص بي، وربما كان من المفيد أن يملك قانونا خاصا به وأنا أملك القانون الخاص بي، فأقرر فيه وهذا كذلك طرح، ربما قد فات أو أن ذلك، في هذه المرة لكن يمكن طرحه للتفكير مستقبلا. وأشير إلى أنه ليس لي تحفظ عن الرقم الاستدلالي أو المبالغ لأنني لا أعرفها ولا علم لي بها.

وهكذا لا نضر بعضنا البعض ولا نتهم بعضنا البعض. هذا سيدي الرئيس فيما يخص بعض النقاط التي أردت أن أذكرها وما بقي لنا إلا كما قلت أن نوافق عن قناعة كانت كاملة أو ناقصة أو من غير قناعة، وهذا غير سليم، وبقي لنا أيضا أن نتحفظ، وأقول باختصار إن النص ذاته غير مفصل جيدا من الناحية القانونية، ولا تهمني المبالغ! وعندني بعض التحفظات في هذا الميدان وذلك من ناحية الإخراج، فكان من الممكن أن يختلف الإخراج، ولا أقول إن المبلغ قد قدر بكذا أو كذا - فقد قالها الإخوان - وإنما يجب على البرلمان أن يغطي ما عليه من أعباء ليقوم بواجبه، ربما إذا قمت بقراءة قانونية مختصرة بدون أن أطيل -لأننا إذا قمنا بقراءة قانونية مطولة، ربما سيطول بنا الوقت- سأقول كلمتي في نقطتين.

النقطة الأولى هي أنه لدي تحفظ على المادة 7 التي تنص على أنه لما حضر إلى أشغال الجلسات العامة أتوصل على مبلغ إضافي !، فهذا الأمر لم أشهده بعد في مكان آخر، فقد كنت أمينا عاما للحكومة لمدة طويلة وعالجت القضايا القانونية ولم أشهد ذلك، وإنما شاهدت عكس ذلك، وهو المعاقبة عند عدم الحضور، ففي هذه النقطة أستسمحكم إخواني أخواتي لدي تحفظ.

النقطة الثانية تتعلق بالمادة الأخيرة، ولدي فيها تحفظ، فهي تشير إلى أن هذا القانون يلغي قانونين متعلقين بقانون

النائب، وهما قانونان سابقان وهذا غير وارد من الناحية القانونية.

هناك انعكاسان السيد الرئيس:

أولاً: من الناحية القانونية، كل نص قانوني يلغي قانوناً آخر له نفس المضمون، فهذا القانون يعالج التعويضات والتقاعد لكنه ألغى كل مواد قانون النائب السابق.

ثانياً: وهذه نقطة أخرى تدخل في إطار ما يتعلق بكل ما هو خارج نطاق التعويض والتقاعد، فهذا غير سليم من الناحية القانونية كما أنه يخلق فراغاً كبيراً.

كنا نملك قانونين فيما يخص قانون النائب بالإضافة إلى معالجته وقضايا أخرى خارج التعويضات وبعيدا عن التقاعد كالمكانة التي يحتلها البرلمان أو النائب في المجتمع، ألغيت هذه الأمور وتركت فراغاً كبيراً وهذا في نظري غير سليم.

السيد الرئيس، باختصار هذه بعض الملاحظات دون أن أطيل عليكم، وأقول فقط إضافة إلى ما قيل من قبل، هذا رأيي الخاص، وأعتبره صواباً وقد يحتمل الخطأ، وأعتبر أيضاً أن آراء غيري خاطئة لكنها تحتمل الصواب وشكراً السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:** كل الشكر للسيد اسماعيل حمداني وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بن عالية فليتفضل.

**السيد محمد بن عالية:** شكراً السيد الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء بودي أن أقدم ملاحظات عامة وتوضيحات حول الكيفية التي عولج بها هذا النص والضجة الإعلامية المفبركة التي دارت حوله منذ اقتراحه على مستوى المجلس الشعبي الوطني والتصويت عليه إلى غاية وصوله إلى مجلس الأمة.

سيدي الرئيس، نتساءل ومن حقنا أن نتساءل لماذا كل هذا الاهتمام بهذا النص؟ بالرغم من أن هناك نصوصاً أكثر منه أهمية وتتعلق بمستقبل الدولة ذاتها قد تمت دراستها والمصادقة عليها دون أن تحظى بكل هذا الاهتمام وهذه الضجة الإعلامية وفي صمت يكاد يكون مطبقاً. أعود وأكرر السؤال، لماذا افتعال كل هذه الضجة وخلق هذا الجو من التشنج حول هذا النص؟

الجواب بتقديري يكمن في أن هناك جهات تسعى وتحاول خلق انسداد مؤسساتي، وتكريس حالة اللاستقرار المؤسساتي بغرض إبعاد عضو البرلمان عن القضايا الجوهرية التي تهم البلاد.

يا حبذا لو أن هذا الاهتمام وهذه الحملة الدعائية والإعلامية تركزا حول بعث نقاش وطني حول قضايا تهم مستقبل البلاد، وتشترك في هذا النقاش كل المؤسسات الدستورية للبلاد وحتى وسائل الإعلام وكافة المواطنين، وهناك قضايا عديدة وهامة واستراتيجية نذكر منها مثلاً قضية تعمير المناطق الجنوبية التي تتربع على مساحة شاسعة تعادل مساحات دول بكاملها وتتوفر على كل وسائل الحياة والإعمار من ماء وأرض قابلة للاستصلاح وغيرها، فعن طريق إعمارها بإنشاء قرى ومدن نقلت من حدة البطالة، هذا إن لم نقض عليها كلية، وبالتالي نحدث نزوحاً معاكساً نحو هذه المناطق الجديدة ونخفف الضغط عن المدن الشمالية كمدينة الجزائر التي يعيش فيها أكثر من 4 ملايين نسمة.

سيدي الرئيس، زميلاتي زملائي، كان بودنا لو أن هذه الضجة التي افتعلت حول قانون التعويضات كانت نقاشاً وطنياً دار حول قضية ما فتئت تثقل كاهل الجزائريين ألا وهي عبء المديونية.

لماذا لم تهتم هذه الجهات الفاعلة بين قوسين - بإعادة فتح ملف المديونية للنقاش العام؟ وهذا عن طريق إعادة دراسة هيكل المديونية والبحث عن ميكانيزمات لمراجعة شروط المديونية.



كان بودنا -ويا حبذا- لو أن هذه الضجة تحولت إلى نقاش وطني يعالج قضية تاريخية جوهرية تتعلق بفتح ملف التعويضات، وليس ملف تعويضات عضو البرلمان بل التعويضات عن الأضرار المادية والمعنوية للشعب الجزائري التي لحقت من جراء 132 سنة من الاستعمار الفرنسي، فالتدمير كان كبيرا وفظيحا.

ألا يحق لنا أن نفتح نقاشا وطنيا حول الموضوع؟ ونجعل منه مادة قانونية وإعلامية ونؤسس ملفا نطالب من خلاله بالتعويضات عن تدمير الجانب المادي للجزائر من نزع الملكية من الجزائريين واستغلالها من طرف المعمرين،

- تعويضات عن استغلال الثروات المعدنية والمنجمية طيلة فترة الاحتلال،

- إستغلال الثروات الغابية،

- تعويضات عن ديون الجزائر لفرنسا، وإعادة هيكلتها وتحيينها،

تعويضات عن سرقة الخزينة الجزائرية وتحويلها بما تحتويه من أموال وذهب وغير ذلك،

- تعويضات عن استغلال الإنسان الجزائري أبشع استغلال،

- تعويضات عن التهجير والنفي الجماعي للجزائريين خلال 132 سنة،

- تعويضات عن التقتيل الجماعي والجرائم التي ارتكبت في حق الجزائريين خلال فترة الاحتلال، لاسيما خلال الثورات الشعبية وحوادث 8 ماي 1945 وخلال حرب التحرير،

- تعويضات عن الأضرار المعنوية الناجمة عن تشويه وتخريب الذاكرة الثقافية الجزائرية.

كان من الأحرى، على الجهات التي افتعلت هذه الضجة حول قانون التعويضات لعضو البرلمان والتي سخرت بعض العناوين الصحفية التي تهوى الإثارة لتشويه الحقائق، كان حريا بها أن تثير قضايا ذات أهمية بالنسبة للمجتمع والمواطن كالتحقيق حول المصاريف العمومية، والدعوة إلى فتح نقاش وطني حول هذا الموضوع، فرغم الأزمة الاقتصادية والأمنية الحادة التي تمر بها البلاد، إلا أن الأسلوب الرشيد في تسيير الأموال العمومية لا نكاد نلمسه لاسيما إذا تعلق الأمر بمصاريف بعض المسؤولين في قطاعات الدولة سواء على المستوى المركزي أو المحلي وغالبا ما تكون هذه المصاريف غير مضبوطة ولا مقننة لا بنص قانوني ولا بنص تنظيمي وهي مبالغ خيالية.

كان بودنا لو أن هذه القضايا هي التي تثير اهتمام تلك الجهات الفاعلة -بين قوسين كما قلت- أما وأن تثار زوبعة حول نظام التعويضات لعضو البرلمان فهذا لا يعدو إلا أن يكون زوبعة في فئان ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يؤدي ذلك إلى أي انسداد مؤسستي كما تتمناه بعض الجهات، فلتطمئن هذه الجهات لأننا جزائريون ووطنيون مخلصون، منحدرين من صلب هذا الشعب العظيم وواعون كل الوعي بظروف المرحلة.

سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، أعود إلى مشروع قانون التعويضات فأقول إن هذا القانون وما يحتويه هو حق شرعي دستوري أقل ما يمكن أن يمنح لعضو البرلمان، لأنه جاء ليتمكن عضو البرلمان من العيش عيشة كريمة يضمن عهده كاملة دون تقصير، وحتى يوضع في مأمن من كل أشكال الرشوة والضغط -المادي والمعنوي- المحتمل تعرضه لهما خلال عهده البرلمانية.

إذن يجب أن يضمن لعضو البرلمان، ليس الحد الأدنى، وإنما المستوى المادي اللائق بمهمته والذي يجعله بمنأى عن كل أشكال الإغراءات، أي بمعنى أدق يجب أن توفر له الحصانة المادية، مثلما ضمن له الدستور الحصانة السياسية، ودولة القانون تتأسس فعلا وتتجذر عندما تحمي قانونيا كل إطاراتها وممثليها المنتخبين من كل أشكال الغبن والإهانة لاسيما وأن عضو البرلمان مطالب بأن يبقى وفيما لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته (المادة 100 من الدستور).

إننا عندما نطالب بإقرار نظام التعويضات هذا، فهذا معناه أننا لا نقبل الوصاية ولا الأبوية لاسيما من الجهة التي من المفروض أن يراقب البرلمان عملها طبقا للمادة 99 من الدستور.

سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، إننا عندما نطالب بإقرار مشروع نظام التعويضات هذا، فهذا ليس معناه إغفال باقي الفئات الأخرى، فإننا نطالب كذلك بمراجعة نظام الأجور لباقي الفئات الأخرى، لاسيما تلك التي تتحمل مسؤوليات كبيرة ونظام أجورها لا يتماشى وحجم هذه المسؤوليات، الأمر الذي دفع إلى تفشي ظاهرتي الرشوة والاختلاسات وتبديد أموال الدولة، وأنتم تعلمون كم هي القضايا التي توجد حالياً أمام المحاكم لمسؤولين تنفيذيين من رؤساء بلديات وغيرهم، فكيف نطلب من رئيس بلدية مثلاً أن يكون مثالياً ونزيهاً في تسيير شؤون البلدية وأجره الشهري لا يتعدى خمسة عشر ألف دينار جزائري، فلنتصور حجم المسؤولية الملقاة على كل من رئيسي المجلسين الشعبيين البلديين لمدينتي قسنطينة ووهران ونقارنه بالراتب الذي يتلقيناه والذي لا يتجاوز كما قلت خمسة عشر ألف دينار جزائري، وأرجو أن لا أكون مخطئاً.

سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي، بكل اختصار، هذا ما وددت ذكره فيما يتعلق بمناقشة هذا النص وتحفظ عن مناقشة جانبه القانوني، والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكراً للسيد محمد بن عالية وأحيل الكلمة إلى السيد مقران آيت العربي فليتنفضل.

**السيد مقران آيت العربي:** شكراً. السيد الرئيس، آيتها الزميلات، أيها الزملاء، أسجل في البداية ثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى: هي -رغم أنها ذكرت سابقاً- غياب ممثل الحكومة، فلا أرى أي عذر لغيابه عن هذه الجلسة رغم محاولة تبريره، لأن هذا القانون وكسائر القوانين يهتم الحكومة، والتعويضات ستخرج من صندوق الدولة ويوحي هذا الغياب للرأي العام بالدرجة الأولى بأن قضية التعويضات لا تهم الحكومة وإنما تهم النواب فقط في الغرفتين.

لذلك نسجل هذا الغياب من جهة ونحتج على غياب الحكومة في هذه الجلسة من جهة أخرى.

الملاحظة الثانية تتعلق بالثالث المعين، فعند دخولنا القاعة وجدنا بعض الزملاء في الخارج وإن كان كل واحد منا حراً في تصرفاته لكن أعطي رأيي ولزملائي الحق في الحكم عليه إن كان خاطئاً أم لا، فقد منعنا على أنفسنا من البداية الاتفاق حول المسائل الموضوعية، وإن كنا نتفاهم في عملية التنسيق وتبادل الأخبار أما في موضوع كيفية التصويت فكل واحد حر وليس لأحد أن يقول للآخر كيف يصوت، لذا فإن وجودنا هنا هو من حيث الشكل ليكون النقاش داخل القاعة، أما من حيث الموضوع فلم يقل أحد منا كلمته بعد فهناك من يصوت بنعم وهناك من يصوت بلا كالمختبين.

الملاحظة الثالثة تخص التقرير الثالث، كنا مع التقرير الأول، وحتى تتم معالجته أضافوا لنا تقريراً ثانياً وحتى تتم معالجة التقرير الثاني أضافوا لنا تقريراً ثالثاً، ماذا قرأت في التقرير الثالث؟ في الصفحة الثالثة "وترى اللجنة المختصة ضرورة اهتمام الأمة والمجتمع قبل الدولة بعضو البرلمان ومكانته ومركزه ودوره في رسم السياسة العامة للأمة والدولة، لذا يجب تحريره من كافة الضغوط حتى يمارس مهامه البرلمانية بكل حرية واستقلالية".

إذن لحد اليوم، السيد الرئيس، فهتمت العكس؛ فقد كنت أفهم أننا نهتم بأوضاع المجتمع والأمة والدولة وليس العكس، ولم أكن أفهم أنه على الأمة والمجتمع والدولة أن تتفهم أوضاع النواب وتساعدتهم.

أما الملاحظة الأخرى بالنسبة للفقرة التي قرأتها فهي أننا عندما نطلب من الأمة والمجتمع تحريرنا حتى نوفر استقلاليتنا أظن أن القضية بين أيدينا، إما أن نتحرر وإما أن لا نتحرر، فلم يفرض أحد على أي منا لحد الآن ما يقوله وما لا يقوله أو الكيفية التي يصوت بها والتي لا يجب التصويت بها، إذن المسألة بين أيدينا من أراد أن يتحرر فله ذلك ومن أراد عكس ذلك فهو حر، أما أن نطلب من المجتمع أن يحررنا، فأعتقد أنه حررنا في سنة 1962 أما الآن فليحرر كل منا نفسه بنفسه.

لقد تارت حقا ضجة حول قانون التعويضات وقيل عنه كلام كثير سواء في الكوايس أو في الصحافة أو في أوساط أخرى حتى كاد أن يصبح قضية من قضايا المجتمع، لكن لكل هذا أسباب، فكيف وصلنا سيدي الرئيس إلى هذا الانسداد؟

بالنسبة لهذه النقطة بالذات، هناك في اعتقادي أربعة عوامل اجتمعت مع بعضها البعض، عاملاً وراء عامل حتى وصلنا إلى هذا الانسداد إذ دخل بعض الزملاء إلى القاعة وبقي البعض الآخر خارجها، ولسنا بصدد الحكم على من له الحق ومن ليس له الحق في ذلك، لكن وتعقياً لما سبق كان من المفروض أن نعالج كل المشاكل داخل القاعة سواء

اتفقنا حولها فيما بعد أو لم نتفق، ليس هذا هو المهم، المهم أن نتناقش داخل القاعة بكل ديموقراطية. إذن قلت هناك أربعة عوامل:

العامل الأول هو في اعتقادي صراع الجماعات داخل حزب الأغلبية، وحتى نفهم ما حدث بالنسبة لهذا النص يجب أن نربط النص بالنقاش الذي جرى في المجلس الشعبي الوطني في الشهر السابق، فقد أرادت جماعة من قيادة الحزب الحاكم في المجلس الشعبي الوطني زعزعة الحكومة ففرضت النقاش على مستوى هذا المجلس، وهناك جماعة أخرى أيضا من نفس الحزب موجودة في الحكومة استعملت هذا النص لنقل من شأن البرلمانين في الغرفتين الأولى والثانية فنتصارح جماعات الحزب الحاكم وتصفي الحسابات على حساب مؤسسات الدولة والجمهورية وعلى حساب السلطة التشريعية بالدرجة الأولى.

فلولا تصفية الحسابات بين الجماعات داخل الحزب الحاكم لما وصلنا إلى هذا الانسداد.

ويتمثل العامل الثاني في محاولة تجريد مجلس الأمة من صلاحياته، فالدستور منح لنا صلاحيات وإن لم تكن واسعة فهي صلاحيات كبيرة، من بينها أننا نحافظ على النظام الجمهوري والتعددية والحريات العامة وحقوق الإنسان والمواطن وهذا ما جعل المشرع الدستوري يفرض نسبة ثلاثة أرباع حتى يتم التصويت على قانون معين، لكن هناك جهات تحاول تجريدنا من كل الصلاحيات وذلك من خلال أمرين هما:

الأمر الأول يتعلق بحق التعديل، فأنا لست مختصا في القانون الدستوري، لكنني راجعت القانون الدستوري وراجعت الباب المتعلق بالسلطة التشريعية واستشرت زملاء أساتذة في الجامعة مختصين في القانون الدستوري، ولم أجد ولو نصا واحدا يمنع مجلس الأمة من اقتراح تعديل، لكن من أين جاء هذا المشكل؟ جاء من المجلس الدستوري الذي عندما درس النظام الداخلي لمجلسنا شرح المادتين 119 و120 من الدستور شرحا خاطئا لأن لهذا الشرح شرح آخر يقابله.

فالدستور لم ينص على أن المجلس الشعبي الوطني له حق التعديل لنسنتج أن مجلس الأمة ليس له حق التعديل، فهو إذن مجرد تأويل لتجريد المجلس من هذه الصلاحية ونحن الآن مقيدون برأي المجلس الدستوري، ودائما حسب المختصين في القانون الدستوري الذين يقولون إنه مجرد رأي، ونحن نحترمه، لكن يمكن للمجلس الدستوري أن يراجع رأيه في أي وقت، ونتمنى أن يتصل مجلس الأمة بذوي الشأن في المجلس الدستوري لإعادة قراءة رأيهم قراءة ثانية، ويشرحوه شرحا أوسع حتى يصبح لمجلس الأمة دور في تعديل القوانين، وإلا فكيف لنا أن نتصور -السيد الرئيس- أن مجلس الأمة لا يستطيع أن يغير فاصلة في النص وللقيام بذلك يجب اللجوء إلى اللجنة المتساوية الأعضاء لتدارس هذا الأمر والوصول إلى اتفاق لتغيير مكان الفاصلة!! وقد حدث مثل هذا الأمر في القانون المتعلق بحماية التراث الثقافي فلم نستطع تبديل مصطلح "السجن" بمصطلح "الحبس" لأنه قد ورد بهذه الصفة من المجلس الشعبي الوطني. إذن من غير المعقول أننا نلجأ كذلك للجنة المتساوية الأعضاء لنستبدل مصطلح "سجن" بمصطلح "حبس" وإلا فإن اللجنة المتساوية الأعضاء ستصبح مأوى لكل الفواصل والنقاط التي يتوجب تغييرها وتبديلها! ولم نكتف بموقف المجلس الدستوري القائل إن مجلس الأمة ليس له حق التعديل وإنما حاولوا منعنا حتى من اللجوء إلى اللجنة المتساوية الأعضاء، وعندما أقول حاولوا، لا أقول بعض الأوساط وأتركها "في ضباب"، فمشاريع القوانين تأتي من الحكومة، والقانون الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة لم يصل إلى المجلس الشعبي الوطني إلا في الأسابيع الأخيرة، وهنا نتساءل لماذا لم تبدل الحكومة بهذا المشروع الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني، فنصوت عليه ويكون لدينا حق الاختلاف ونلجأ للجنة المتساوية الأعضاء؟ فلو توفر هذا الحق - وقد أشار إليه الزملاء- لما وصلنا إلى هذا الانسداد، لكن نوايا الحكومة تتمثل في أن ترسل معظم القوانين إلى البرلمان ليصادق عليها دون أي اختلاف، وأظن أن الحكومة قد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، وأستسمح زملائي في لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان الذين قالوا في التقرير المتعلق بمجلس الدولة "لقد تفهمنا موقف السيد ممثل الحكومة لنصادق على القانون قبل المصادقة على القانون المتعلق بتنظيم البرلمان". إذن هناك أمور جاءت من الحكومة وقمنا بمساعدتها قليلا حتى نصادق على المشاريع قبل أن نصادق على القانون المتعلق بتنظيم البرلمان، إذن فالقضية ليست قضية تفهم الحكومة أو لا، لكن القضية هي ضمان السير العادي والمنظم لمجلسنا، ويجب أن نؤدي رسالتنا.

العامل الثالث هو تفضيل سياسة الكواليس في مجلس الأمة على تطبيق النظام الداخلي وأحكام الدستور لا غير، وهذا النص وكل النصوص يخضع لنفس الإجراءات، يقدم للجنة المختصة التي تعرض علينا تقريرا تمهيديا لمناقشته، وتقوم هي -أي اللجنة المختصة- بتحرير تقرير تكميلي، ثم نستمع لأعضاء الحكومة أو لممثل الحكومة

ونخصص جلسة حتى نصوت على القانون وانتهى الأمر، لكن فضلنا سياسة الكواليس والخبرات بدلا من تطبيق النظام الداخلي بصرامة، ويشير تقرير اللجنة إلى خبرة لتعطينا حلا، وفي الحقيقة أن هذه الخبرة لم تعطنا أي حل لأن اقتراحاتها تجعلنا دائما إما مرتبطين برئيس الحكومة للذهاب إلى اللجنة المتساوية الأعضاء أو بالمجلس الشعبي الوطني لأنه بدون موافقته فإن اقتراحات هؤلاء الخبراء، مع احترامي لهم، لن تبقي الأمور بين أيدينا وإنما سنخضع لمؤسسات أخرى.

كذلك وبكل صراحة واحترام لزملائي أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، أقول إن موقف اللجنة هو العامل الرابع الذي أوصلنا إلى الانسداد، لأن اللجنة قدمت لنا التقرير الأول والذي تقول فيه "اللجنة لا ترى ضرورة لإثارة اختلافات مع النص المعروض على مجلس الأمة" (الصفحة الثالثة)، وبالتالي يطلبون منا المصادقة على النص ثم يأتي التقرير الثاني الذي يناقض التقرير الأول تماما. ماذا جاء في التقرير الثاني الذي أظنه من الأسباب المباشرة للانسداد أمام المجلس؟ يقول التقرير الثاني في النقطة الأولى: "مجموعة التعويضات المقترحة" نلاحظ هنا أنهم يسردون كلام ممثل الحكومة، لأنهم استقبلوا بعد التقرير الأول ممثلين عن الحكومة - السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والسيد الوزير المكلف بالميزانية - ماذا قال ممثلو الحكومة للجنة؟ الرد مكتوب في التقرير الثاني: أولا "مجموع التعويضات المقترحة في هذا النص تقدر بمبلغ يتراوح بين 24 و32 مليوناً" وهذا الكلام قاله ممثل الحكومة ومسجل في المحضر، وأن أعلى أجرة لإطارات مجلس الأمة هي 12 مليون سننيم وهنا أسجل ملاحظتين: الأولى عندما نقول إن هناك حملة إعلامية مشبوهة، من أعطى هذه الأرقام للصحافة؟ الحكومة هي التي أعطتها للصحافة، والدليل على ذلك موجود في التقرير الثاني، فممثل الحكومة هو الذي يقول إن المبلغ يتراوح ما بين 24 مليوناً و32 مليوناً وهو مسجل في التقرير الثاني ويمكنني إعطاؤكم حتى رقم الصفحة إن أردتم ذلك.

والملاحظة الثانية هي أن هناك مرتبات تقدر بـ 12 مليوناً بصفة رسمية ولا يوجد هناك أكثر رسمية من الوزير المكلف بالميزانية.

النقطة الثانية تخص دائما التقرير الثاني الصفحة 7، إنه يقترح التشاور بين اللجنتين، لجنتي مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني للوصول إلى صيغة ملائمة. ماذا يقول المجلس الشعبي الوطني؟ يقول يا زملاءنا "نحن اقترحنا مشروعا ودرسناه وصادقنا عليه، وليس لدينا أية مفاوضات ولا مناقشات معكم، لقد تحملنا مسؤوليتنا فتحملوا أنتم مسؤوليتكم" وهم على حق في ذلك، فكيف لنا أن نتفاوض مع المجلس الشعبي الوطني على نص بعد أن صادق عليه ما دام ليس هناك قراءة ثانية حسب الإجراءات الدستورية؟ إن المسألة أصبحت بين أيدينا بعدما رفض المجلس الشعبي الوطني المفاوضات، فلنتحمل مسؤوليتنا كما تحملها المجلس الشعبي الوطني!

النقطة الثالثة حول نفس التقرير هي أن اللجنة تكتشف -وبعد مدة- أن بعض أحكام هذا النص مخالفة صراحة لأحكام الدستور والمبادئ العامة للقانون (الصفحة رقم 9).

تري، أين كانت أحكام الدستور والمبادئ العامة للقانون عندما كانت اللجنة تقوم بدراستها في المرة الأولى لما كانت تقوم بصياغة التقرير الأول؟

لكن القضية مفهومة، لقد ظهرت هذه الأمور بعدما تلقت اللجنة رسالة من السيد الرئيس واستقبلت عضوين يمثلان الحكومة، لذلك برزت اعتبارات جديدة تتعلق بالقانون والدستور.

رابعا وهي أهم نقطة في هذا التقرير حيث تقول اللجنة كخلاصة: "إن عملية المصادقة على هذا النص من طرف مجلس الأمة ستعرض البلاد والأمة إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية..."

**السيد الرئيس: هناك نقطة نظام؟.**

**السيد مقران آيت العربي:** أوصل السيد الرئيس وتكون نقطة النظام هذه عندما أنهى تدخلني ولا أقبل المقاطعة سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** إسمح له بمواصلة تدخله..

**السيد بشير الطويل:** نقطة نظام مقبولة.

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** سيدي الرئيس، طبقا للنظام الداخلي، لأعضاء اللجنة المختصة حق التدخل. رجاء، إن النص المطروح للمناقشة هو المذكرة الأخيرة هذه وثانيا...

**السيد بشير الطويل (نقطة نظام):** لدي نقطة نظام، لسنا بصدد عملية التصويت، وإنما مناقشة النص، ونقطة النظام التي أتقدم بها هي أنه يجب أن نناقش التقرير الذي قدمته لنا اللجنة المختصة رسميا وليس التقارير التي وزعت بطريقة غير رسمية وغير قانونية، لأن الأمر الذي من أجله رفض أعضاء مجلس الأمة الدخول إلى هذه القاعة لمناقشة التقرير التمهيدي الثاني هو اطلاع الرأي العام على محتواه، فلا ينبغي لنا أن نطلع الرأي العام على محتوى تقرير غير رسمي...

**السيد الرئيس:** لقد خرجت عن نقطة نظام وأرجوك دع السيد مقران آيت العربي يكمل تدخله وبعد ذلك إذا أردت التدخل فلك ذلك، فلا تستغل الأمور بهذه الطريقة وعلي أن أمنعك من مواصلة حديثك.

**السيد مقران آيت العربي:** شكرا سيدي الرئيس. فبمجرد أن سلم لي التقرير طبقا للنظام الداخلي والقانون والأعراف لم يعد سرا، ولي كامل الحرية في التطرق إليه سواء عرضته اللجنة في الجلسة العامة أم لا، وقد سلمت لي ثلاثة تقارير، وأنا حر في التعليق عليها كما أحب، شكرا.

أعود للنقطة الرابعة حيث تذكر اللجنة في تقريرها ما يلي: "إن عملية المصادقة على هذا النص من طرف مجلس الأمة ستعرض البلاد والأمة إلى تأثيرات اجتماعية واقتصادية" وأنا أقول السيد الرئيس إذا كانت أمتنا... (قرع على الطاولات).

**السيد الرئيس:** أرجوكم التزام الهدوء واسمحوا للمتدخل بإتمام تدخله.

**السيد مقران آيت العربي:** لقد قاطعوني مرتين وهذا يكفي فقد سمعت كلاما كثيرا في هذه القاعة لم يعجبني ولم أقاطع أحدا وسمعت لغة الخشب ولم أتدخل فأرجو من الزملاء أن يسمعونني فقط...

**السيد بلقاسم بن حصير (نقطة نظام):** السيد الرئيس المحترم، أوجه كلامي للزميل المتدخل، وأطرح عليه سؤالا: هل نحن هنا مجلس أمة أم أحزاب؟ السيد المتدخل يقول إن التجمع الوطني الديمقراطي يعيش صراعات، فما دخله في هذه القضية؟

(تصفيق).

أرجوك السيد الرئيس المحترم أن تسمح لي بالمواصلة فنحن هنا مجلس أمة ولسنا أحزابا، وإذا كان تدخلنا

كأحزاب، فلدينا ما نقوله للسيد المتدخل، لذا نرجو سحب عبارة وجود "صراع في أوساط التجمع الوطني الديمقراطي" وشكرا.

**السيد الرئيس:** لقد طلبت من السيد آيت العربي في أكثر من مرة ألا يشخص ولا يسمي الأحزاب بأسمائها.

**السيد مقران آيت العربي:** لم أطلب شيئا سوى أن أتكلم، لقد تكلمتم ولم أقاطع أحدا من الزملاء، دعوني أكمل تدخلي.

**السيد الرئيس:** أسمح لنفسي أن أقول للأخ آيت العربي، أننا طلبنا منه في أكثر من مرة ألا يذكر الأشخاص وألا يتحدث عن الأحزاب، وإذا سمح لي مع احترامي له، فإنه عندما يتحدث عن الدعاية وما تروجه الجرائد وغيرها، فإنه يبدو لي أنه هو أيضا معني بهذا الأمر، وقد تحدثت عنه الجرائد في مرات عديدة، وأرجو منه ألا يوجه اتهامات، أما إذا كان ذلك نقدا ذاتيا فإني أتقبله، ومن جهة أخرى - اسمحو لي - دعوه يكمل تدخله، لكن أرجو أن تتحاشى الحديث عن الأحزاب فنحن لسنا في حملة انتخابية.

**السيد مقران آيت العربي:** أنهينا الحديث عن تقرير اللجنة، ولم يبق لي إلا الخلاصة فقط، فقد طلبت اللجنة منا في التقرير الأول المصادقة وفي التقرير الثاني طلبت منا عدم المصادقة...

**السيد رئيس اللجنة المختصة:** (يطلب الرد على هذا التدخل).

**السيد الرئيس:** سيجيب المقرر على ذلك في النهاية وفي الوقت المناسب.

**السيد مقران آيت العربي:** له أن يرد على ذلك عندما أكمل تدخلي.

**السيد الرئيس:** (موجها كلامه إلى السيد المقرر) إذن لك أن ترد في وقت آخر.

**السيد مقران آيت العربي:** بالنسبة للموضوع السيد الرئيس... (مقاطعة) هذا غير معقول !! من فضلك السيد الرئيس كفى مقاطعة، دعوني أواصل تدخلي.

إذن بالنسبة للنص، سجلت تحفظاتي واختلافي مع النص في خمس نقاط:

أولا: بالنسبة للتعويضات الأساسية الشهرية (المادة الرابعة من النص) ليس هنا أحد يستطيع القول إنه يجب أن لا تمنح تعويضة أساسية شهرية للنائب أو تعويضة أساسية تضمن له حياة كريمة بصفته ممثلا للأمة والشعب، وليس هناك أحد يستطيع القول أيضا إن المصاريف الناجمة عن العهدة يتحملها النائب وحده وإنما تتحملها الدولة، وأظن أن كل التعويضات باستثناء التعويضة الشهرية-ولا أتحدث عن قيمتها وكما تكون-وتعويض كل المصاريف التي يصرفها النائب- وهي مصاريف فعلية- ليس لها أي مبرر.

بالنسبة للتعويضة التي تمنح عن حضور النائب لأداء عمله والمقدرة بـ 10% و15% -التي أشار إليها أحد الزملاء- فأعتقد أننا لسنا أطفالا في مدرسة ابتدائية حتى يمنحونا صورا تشجعنا على الحضور إلى المدرسة! نحن

نأتي إلى هنا لنعمل ولنا راتب شهري وهذا الراتب يجعل من الواجب علينا أن نعمل.

بالنسبة للتعويضات المقترحة للسادة نواب رئيس مجلس الأمة، السادة والسيدات رؤساء اللجان، السيدة والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية، فإنني لا أرى أي مبرر لمنح تعويضة لشخص عن توليه مسؤولية لمدة سنة، فلدينا تعويضات كنواب أما ما نقوم به من عمل إضافي فينبغي أن يكون مجانيا، فالعضو يعمل كرئيس مجموعة أو رئيس لجنة أو كنائب رئيس، لا يستحق عليه أي تعويض، هذا موقف السيد الرئيس، باستثناء التعويض عن المصاريف الحقيقية المترتبة عن توليه مناصبا في مجلس الأمة.

نقطة أخرى أريد أن أتكلم عنها وهي قضية منح القروض بدون فوائد، فنحن نعلم أن البنوك لا تقدم قروضا بدون فوائد، وإن كان هناك قروض بدون فوائد لشراء السيارات فمن يدفع الفوائد؟

فلم لا نقدم أيضا قروضا بدون فوائد لأساتذة الجامعات والقضاة الذين ليس لديهم سيارات؟.

وفيما يخص العطلة الخاصة فإنني أستغرب كيف أعمل براتب لمدة خمس سنوات وعند انتهاء مهنتي تمنح لي عطلة خاصة لمدة سنتين براتب نائب، لماذا؟ هل أصبحت معطوبا بعد العهدة البرلمانية؟ يجب أن يعود كل واحد منا إلى عمله بعد انتهاء مهامه فليس في ذلك عيب، وإذا كان لا بد من ذلك فيكفي أن يدفع له مرتب لمدة شهر أو شهرين أو ستة أشهر، أما أن أبقى متقاعدًا لمدة سنتين وأتقاضى راتب نائب، فإنني أحرم بذلك الأمة من إدراتها وقدراتها وأشجع النواب على البطالة والبقاء لمدة سنتين بدون عمل.

النقطة الأخيرة تتعلق بتعويض النواب الممثلين للجالية الجزائرية في الخارج، فنجد المادة 5 تنص على أن "النائب الممثل للجالية الجزائرية في الخارج يتقاضى مرتب سفير" وقد سألت بعض الزملاء عن الراتب الذي يتقاضاه السفير - وهو طبعا ليس سرا من أسرار الدولة - فقيل لي إنه يقدر في المعدل بـ 50 ألف فرنك فرنسي في الشهر والنائب الذي يمثل الجالية الجزائرية في الخارج مقيم في الجزائر لمدة ثمانية أشهر على حساب الدولة، بما في ذلك الأكل والسكن والنقل ويتقاضى 50 ألف فرنك في الشهر أي ما يعادل 50 مليون سنتيم بالعملة الوطنية، لأننا يجب أن نتكلم بالعملة الوطنية أي ستمائة مليون في العام وثلاثة ملايين سنتيم في خمس سنوات، هل يمكن أن نوافق على هذا سيدي الرئيس؟ فهل ممكن أن نقبل بإنسان يعيش في الجزائر لمدة 8 أشهر ويتقاضى 3 ملايين في خمس سنوات؟! حتى وإن كان كل واحد منا حرا في أن يقبل بهذا أو لا يقبله.

وفي الأخير نحن أمام حلين إما أن نوافق وإما أن نرفض وكل واحد منا حر في اختياره، لكن التأويلات التي أعطيت لعملية الرفض أو الموافقة أثناء التصويت، جعلت الرفض يغضب زملاءنا في المجلس الشعبي الوطني في حين أن الموافقة تغضب الشعب!!.

وأقول إن الشعب لديه اهتمامات وهموم أخرى فإذا كان الرفض أو كانت الموافقة فكل واحد يفعل ذلك وفق ضميره، ولا ننظر إلى من سنرضيه أو نخيبه. السيد الرئيس، أيتها الزميلات، أيها الزملاء، أكرر من جديد - حتى وإن لم يهضم البعض كلامي - أن زيت الزيتون القديمة يصعب تجرعها نوعا ما لكننا عندما نتمكن من تجرعها فإنها ربما تكون بمثابة الدواء والشفاء، فقد لا يعجب - ربما - كلامي هذا البعض، فأنا ألتمس منكم تجرعه بتأن وستتكم بعد غد أو بعد يومين وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مقرر آيت العربي وأحيل الكلمة إلى الأخ عبد الحق برارحي فليفضل.

**السيد عبد الحق برارحي:** شكرا السيد الرئيس. أخواتي، إخواني، ربما لا أستطيع التحدث بفصاحة لكن صدقوني سأتكلم من صميم قلبي - كعادتي - وأعماق ضميري حول هذا الملف، فقد فكرت كثيرا قبل تسجيل اسمي للتدخل ووصلت إلى قناعة بضرورة المشاركة في هذا الحوار الخاص بملف التعويضات خاصة بعد الحملة والبلبلة اللتين أثرتا حوله وكان بالإمكان معالجته بكل عقلانية وبساطة وروح المسؤولية. أود قبل كل شيء تقديم بعض الملاحظات - قبل الدخول في صميم هذا الملف - فأريد أولا أن أزيل بعض الالتباسات، فليس هناك دروس في الضمير أو دروس سياسية أو نضالية نلقنها لأخواتنا وإخواننا في المجلس الشعبي الوطني أو في هذا المجلس الموقر ولكنني أقول فقط إنه من الضروري أن نحترم بعضنا البعض كممثلين للشعب، وقد تأسفت جدا لما نقرأه في الصحافة عما يقال عن مجموعة الثمانية والأربعين المعينين والمجموعة الأخرى المنتخبة، فقد اعتبرت نفسي عند تعييني في

هذا المجلس - كبقية زملائي- منبثقا من الشعب لأن الشخص الذي قام بتعييننا هو السيد رئيس الجمهورية المنتخب من طرف كل الشعب الجزائري وقد لاحظنا كلنا ذلك النجاح.

ثانيا يجب أن نعتبر أنفسنا إخوانا نعمل لنفس الهدف المتمثل في خدمة مصالح الشعب لتطوير الوطن، خاصة بعد الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب الجزائري للوصول إلى هذه الحياة الديمقراطية، وأنا عشت حياة الحزب الواحد والمشاكل التي كانت مطروحة، لهذا أتكلم اليوم كمسؤول وأطلب من كل الإخوان أن يحترم بعضهم بعضا حتى يكون هناك حوار أخوي ومسؤول وإن كانت هذه أول تجربة تخوضها الجزائر في غمار التعددية ثم إن الديمقراطية تعتبر مدرسة وتطلب تعلمًا طويل المدى ولا تتأتى عن طريق مرسوم ثم إننا نخلق بذلك بعض التقاليد التي تقينا من هذه المشاكل.

يجب أن يكون هناك تكامل لا صراع بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة حتى نخرج من هذا الملف دون أن يكون هناك منتصر ومنهزم، لأن المنتصر الوحيد الذي يجب أن يكون هو "مصادقية الدولة" و"مصادقية هذه المؤسسات" و"مصادقية الشعب".

الملاحظة الثانية: لقد ذكرت بأنني كنت فخورا لما عينت في هذا المجلس لكني أحسست بعد ذلك بالعبء الثقيل الذي على عاتقي كبقية زملاء، فعندما التقينا في الفندق في أول ليلة وفي بداية أعمال هذا المجلس أحسنا كلنا بذلك العبء، وأي مناضل أو مواطن بسيط في الشارع أو مثقف أو أستاذ جامعي أو طبيب، قد عبروا كلهم عن أملهم الكبير في مجلس الأمة الذي بإمكانه أن يمنح الشعب الجزائري كل الإمكانيات للتغلب على المشاكل ليس فقط على الإرهاب وإنما حتى تكون هناك عدالة اجتماعية في كل المستويات. وانطلاقا من الشعور بهذه المسؤولية، أتأسف كثيرا -والله- عندما أرى بعض التصرفات خاصة عند مناقشة هذا الملف وأتمنى إن شاء الله أن نجد صيغة تعزز وجود ومصادقية مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني.

أما فيما يخص النقاط القانونية والتي سبقني إلى ذكرها السيدان إسماعيل حمداني ومقران آيت العربي فقد تكلمنا عن المشاكل القانونية الموجودة بالنسبة للمجلس الدستوري و في النظام الداخلي لمجلس الأمة... إلخ فإنني أوافقهما تماما على وجود بعض التناقضات والفراغات في هذا الميدان والتي لم تسمح لمجلسنا الموقر باتخاذ كل القرارات أو التعديلات اللازمة للعديد من القوانين التي أحييت علينا، فينبغي أن نتقاضي أن نكون مجرد غرفة تسجيل، ونقوم بدورنا الحقيقي كمجلس أمة.

أما فيما يخص الملف الموجود بين أيدينا، يجب أن نخرج من حلقة الأرقام المقدمة -14 مليونا، 1.5 مليون و3 ملايين- وعندما نطالع أرقام الجدول المنشور في جريدة الوطن ونقارنها مع تكاليف إقامة البرلمان اليومية في الفندق نجد هناك فراغا في منحة السكن فمن الممكن أنه عندما نمنح سكرنا مؤثنا للبرلماني فإنها ستكلف أكثر مما هو محدد في المشروع، فنحن نبالغ كثيرا ونحن دخلنا -اسمحوا لي بهذا التعبير- (dans un calcul d'épicier).

أما النسب التي نشرت في الصحافة -مع كل احتراماتي لها- فكان مبالغا فيها، وإن كنت أشجع الصحافة المستقلة إلا أن هناك بعض التناقضات تؤخذ من الكواليس تخلق بيننا البلبلة والتشكيك، فنحن نمثل أسرة واحدة فإن كنت لا أتفق مع أحد الأعضاء إلا أننا في الأخير نخرج منتصرين بعد الحوار والنقاش ونعتبر أننا قمنا بعملية كبرى ونبقى دائما متضامنين حتى نتمكن من مواجهة كل المشاكل التي تعترضنا، ولم تكن هذه سوى البداية وهذا أول مشروع ناقشه فعليا وإن كانت المشاريع السابقة قد مرت بسرعة كما قال الإخوة، فقد ناقشنا مشروع المحاكم الإدارية أو النقل البحري... إلخ، لكن الآن يجب أن لا نسرع، فهي تجربة وتعتبر بداية، ولهذا أقول بالنسبة لهذا الملف - في رأيي الخاص- إنه يمثل (une situation exceptionnelle pour une solution exceptionnelle)، حتى نحافظ على مصادقية هذا المجلس والمجلس الشعبي الوطني.

إنني أتوجه إليكم بنداء كما أتوجه به لإخواني في المجلس الشعبي الوطني وهو تجنب مناقشة هذا الملف كمكلف تمويل، فأستطيع أن أقول مثلا: "لا أوافق على المادة السابعة، أو لا أوافق على منح مرتب سفير لبرلماني مقيم في الخارج، لكنها أشياء يجب أن نتجنبها، ويجب قبل كل شيء أن نلتقي مع إخواننا في المجلس الشعبي الوطني



وبطريقة قانونية، لدراسة القانون العضوي (Il ne faut pas mettre la charrue avant les bœufs) ، فكان علينا -من البداية- أن ندرسه ونوضحه ونصادق عليه تقاديا للوصول إلى الصراع حوله.

ثانيا: النظام العام للبرلمان.

عندما أرى بعض الإخوة سواء في هذا المجلس أو المجلس الشعبي الوطني يتكلم عن وجود (Des rentiers) أصحاب الملايير وبعض الإخوة الذين قدموا (pour se refaire une virginité) (مصادقية) في المجلسين فأقول بأن هناك قانون أخلاقيات المهنة (il y a un code déontologique) يجب أن نتعامل به مع بعضنا البعض دون أن ندخل أو نخوض في الحياة الشخصية والمهنية لزملائنا، فمن الممكن أنني مثلا في حزب ما لا أتفق مع F.F.S أو R.C.D أو F.L.N ولكن أحترمهم، ولا أتدخل في حياتهم الشخصية والمهنية حتى وإن كنا لا يوافق بعضنا البعض في بعض القضايا المصيرية للبلاد، وهنا تكمن مسؤوليتنا، فيجب أن نبتعد عن الصراعات الهامشية، فمن الطبيعي أن تستغل الصحافة هذه الأمور وتتسابق فيما بينها لنشرها جاعلة منها "سبقا صحفيا" (scoop) خاصة إذا تعلق الأمر بمعارضة أحد الأعضاء للرئيس أو لعضو آخر وما إلى ذلك، بهدف إثارة البلبلة ونحن ملزمون -على العكس من ذلك- بأن نتعامل مع الصحافة بواسطة هيئة رسمية ونحن نحترم دورنا حرية الصحافة وندعمها وأتمنى أن يأتي قانون الإعلام وندافع عنه وعن استقلالية الصحافة- إن شاء الله -لأن هذا العنصر الأخير هو أهم شيء لممارسة الديمقراطية وعليه يجب أن نحترم بعضنا البعض، فإذا كنت غير موافق لأحد ما، يجب عليه أن يحترمني كما أحترمه..

إنني أوافق على القانون العضوي وكذا القانون الأساسي لعضو البرلمان والذي ينص على أن لهذا الأخير حقوقا وواجبات. وأظن أن الإخوة الذين صاغوا نص القانون في المجلس الشعبي الوطني قد فعلوا ذلك بحسن نية، فيجب أن نمنح للبرلماني كل الصلاحيات حتى يقوم بمهمته ولا يكون خاضعا للوالي أو للقطاع التنفيذي وإنما يخضع لله سبحانه ويقوم بمهمته على أحسن وجه مسخرا في ذلك كل قدراته والوسائل التي بحوزته، ونوفر له كل ما يلزمه حتى نجنبه الجري وراء السكن أو الفندق أو السيارة، فالبرلماني يجب أن يحدد له مرتب شهري مشرف وستبقى - حتى بعد تقاعده- فكرة كونه كان نائبا أو عضوا في مجلس الأمة، ويكون بذلك قدوة للشباب، كل هذه الأشياء حتى نتفادى البؤس من جهة بحيث نقول يجب على النائب أن يأكل الماء والخبز أداء لواجبه وبتفادى من جهة أخرى الترف لئلا تقع في تناقض مع الوضعية التي تعيشها بلادنا، بالنظر أيضا لوضعية الشعب ونحن ندافع عنها، كذلك وضعية إدارات البلاد التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وبدون ديماغوجية وبكل روح ديموقراطية.

ونصل بهذا -إخواني- إلى حل هذا المشكل، دون أن يكون هناك منتصر ومنهزم، فيجب أن لا نحمل نظرة ضيقة ولا نكون رهائن نصوص (les textes sont le fait d'être humain) ونبعد كل البعد عن التطرف في أي مكان، ومنه أظن - إخواني- أن المشكل يكمن في منهجية العمل وليس في منهجية جوهر قضية التعويضات، أمامنا عمل كثير ويمكن لمجلسنا أن يفتح أيضا ملف الوظيفة العمومي، ويتكلم عن ظروف المعيشة ومرتب المعلم وكذلك عن مرتب الأستاذ الجامعي وعن تقاعده الضئيل الذي لا يساوي مرتب تقاعد عامل في شركة خاصة، كلها مشاكل نتبناها دون أن أنسى قانون الأسرة وقانون الإعلام وقانون المدرسة وأتمنى أن نخرج كلنا منتصرين. أظن أولا أن هذا الملف يدخل ويندمج في إطار القانون الأساسي لعضو البرلمان وسنصادق على القانون العضوي وسيخرج مجلسنا بحول الله مرفوع الرأس لأن أمل الشعب فيه كبير وإن شاء الله سنكون عند حسن ظن الشعب، وشكرا.

**السيد الرئيس:** أحيل الكلمة الآن إلى السيد صلاح الدين قنيفي فليتكلم.

**السيد صلاح الدين قنيفي:** بسم الله الرحمن الرحيم. "قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء، تعز من تشاء وتذل من تشاء، بيدك الخير إنك على كل شيء قدير". صدق الله مولانا العظيم.

فخامة السيد الرئيس، حضرة السادة نواب السيد الرئيس، سيداتي سادتي رؤساء اللجان، سيداتي سادتي رؤساء الكتل البرلمانية، زميلاتي زملائي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته أما بعد:

باديء ذي بدء أتطرق إلى الجانب التقني والقانوني لهذا القانون المعروض علينا اليوم لدراسته وأريد الحديث عن هذه الحملة المتعلقة بالصحافة، فأحنى أمام روح كل الصحافيات والصحافيين ابتداء بالمرحوم الطاهر جاووت إلى

محمد عبادة إلى المبتسم اسماعيل يفصح إلى سعيد مقبل، أحيي جميع الجهود المبذولة من طرف كل الصحفيات والصحفيين النزهاء، لأننا نعرف أن كل صحفي وصحفية يمر من الجامعة، وكل إنسان يمر من الجامعة ويقوم بدراسات عليا، أرى فيه الثقة والنزاهة الفكرية (on est un petit intellectuel) إلا أنه نسي البعض بواسطة هذه الضجة أنه يوجد هنا أمهات وجدات، كما نسي بعض الصحفيين -كنت أود أن أقول سامحهم الله ولكن أقول لا سامحهم الله- أن هناك آباء وأجدادا، ونسوا أن لدينا أبناء يدرسون في الجامعة، كما أرادوا أن يعطونا صورة خارقة للعادة وليس منا أحد جاء للتخلص من الفقر، أو دق على باب أحد منهم طالبا للرزق ولا يوجد أحد منا في احتياج ولسنا مرتزقة فلا بد من ذكرها (nous ne sommes pas des mercenaires)، وإنما نحن قدرات وأساتذة جامعيون ووجوه تاريخية قادوا الثورة التحريرية، وتجد فينا من كانوا ضباطا سامين وقادوا الجيش الوطني الشعبي، كذلك يوجد بيننا سيدات وسادة كانوا وزراء وسيدات وسادة أساتذة فكيف لهم أن ينسوا كل هذا؟ كيف لهم أن ينسوا أننا منتخبون من طرف الشعب؟ لقد نسي هؤلاء الناس أننا قد مررنا "بغربالين"، الأول هو الشعب ويتمثل الثاني في منتخبي الشعب، يعني أننا منتخبو منتخبي الشعب وهذا يجب قوله، وحتى لا نقول إن هذه أشياء لا تؤثر فهذا غير صحيح، بل إنها تؤثر وكل الناس تقرأ الجرائد- التي احترت في أمرها حيث هناك من تنشر أننا نتقاضى 8 ملايين سنتيم وأخرى 18 مليوناً ومنهم من يقول 20 و24، كذلك 34 و40 مليوناً، كلها موجودة وبالتاريخ، فأين هي النزاهة الفكرية التي يملكها الصحفي؟ فمن أعطى لهذا الأخير أساس التقييم الذي يخص التعويضات طالما أن هذا النص قد حفظ للسيد رئيس مجلس الأمة أو للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وللمكتب. فكيف تم هذا الأمر؟ لدينا في مدينة سطيف مثل شعبي يقول: "الذي يحسب لنفسه يجد الفائص" ونلاحظ هنا - يا إخواني وأخواتي- (le manque de probité intellectuelle et d'honnêteté)، فكيف كان المبلغ يقدر بـ 8 ملايين وأصبح 40 مليوناً؟ من نكون؟ هل جاء أحد يتفقد حالتنا؟ فكل واحد منا سيد في قومه والكل يعرف أن هناك عضوين منتخبين عن كل ولاية ولم تمنح لهما هذه الثقة إلا عن معرفة ودراية سابقتين، رغم كل ذلك مازلنا ساكتين، ربما توجد هناك مصالح وراء هؤلاء الناس. والله لقد احترت في هذا الأمر زميلاتي زملائي ! ! لم تحدث مثل هذه الأشياء سابقا وكما تساءل الزميل سابقا لست أدري سيدي الرئيس، هل هذه القضية هي الوحيدة الموجودة لتثار بهذا الشكل؟ تعالوا لننظر في هذه المسألة مع بعض.. ماذا هناك؟ وماذا فيها؟ تريدون إعطاءنا دروسا في الوطنية؟ ! هل تريدون أن أبين لكم ما تنشرونه؟ فكيف ببعض الجرائد اليوم تنشر هذه المسائل التي تهمني وتريد تشويه صورتي ومكانتي؟ ! وتفعل ذلك باسم الوطنية محتجة بأن هناك مبالغة في الأمر، ألا يعد ما تنشره هذه الجرائد في باب الإعلانات عن بيع شقة من 5 غرف بـ 400 مليون استفزازاً؟ ! ! أو عندما توازي بين "فيلا" للبيع بمليارين وشخص لا يتعدى دخله الحد الأدنى للأجور (SMIG)؟! ! وبهذا يريدون إعطاءنا دروسا في الوطنية؟ من تكونون؟ ! وعندما تنشرون أيضا عن شخص يبحث عن كراء منزل بـ 10 ملايين في الشهر، ألا يعد هذا استفزازاً؟! ! أكد أنهم يمنحونكم مقابل ذلك مبالغ مالية ! ! (Parce que vous vivez avec ça, je n'ai pas de leçons à recevoir de qui que ce soit) وكما قال السيد عبد القادر يرارحي ليس لأحد أن يعطيني درسا فأنا أملك ضميرا وأنا جزائري حر ومؤمن حر فلن أسمح لكم أن تشوهوا صورتي ! وأنا لكم بالمرصاد إلى النهاية.

كما أنني أتأسف، سيدي الرئيس، زميلاتي زملائي، عن عدم حضور السيد الوزير لأن لدي بعض الأسئلة التي كان بودي طرحها عليه وأود أن تبلغ له.

أما فيما يخص صلب القضية، السيد الرئيس، حضرات الزميلات والزملاء، لدي ملاحظات جوهرية:

أولاً: إذا كنا نسير وفق الدستور والقانون، وتمعنا في المادة 88 من الدستور والمادة 101 الفقرة الأولى أو الفقرة الثالثة والمادة 102 فإنني لم أفهم لماذا منح المشرع الجزائري خصوصيات ذات طابع خاص لهذا المجلس، كما أعطى له اختصاصا في حين أجد نفسي مقيدا بقانون التعويضات مع المجلس الشعبي الوطني بالاستناد على أساس المادة 115 من الدستور وهذا غير صحيح لأن المادة 115 من الدستور نصت على أن تكون لغرفتي البرلمان ميزانية خاصة ونظام داخلي خاص ولكنها لم تنص على أن يكون لهما قانون تعويضات واحد ! ! لأن الأمر مثلما اجتهد أعضاء اللجنة المحترمة -وهم مشكورون- حول قضية العهدة البرلمانية التي تختلف في الغرفتين حيث تتجدد في مجلس الأمة كل ثلاث سنوات وكل خمس سنوات في المجلس الشعبي الوطني، ولو حضر السيد الوزير لطرح عليه الاقتراح الآتي:

ألا يرى السيد الوزير أنه من الأجدر أن يكون لكل غرفة نظام تعويضات خاص بها نظرا للخصوصيات التي

تملكها ونظرا لرتبتها الدستورية الخ..؟

هذا فيما يخص القضية الجوهرية أما ما يتعلق بالمواد الأخرى، زميلاتي زملائي، فعندما جئت إلى مجلس الأمة قلت إن دوري سينحصر ربما في إبداء الرأي بكل نزاهة حول نصوص قانونية وليس القيام بعملية الحساب، وحتى يفهمنا الشعب جيدا فإن هذه الضجة خلقتها وسائل الإعلام وليس لها أية أسس من المنطق والعلم لأنهم لو كانوا علميين لما تكلموا عن أشياء غير موجودة تماما، فهم لم ينتظروا حتى يسلم لنا كشف الراتب وراحوا يعلنون عن أرقام ويصدرون في حقنا أحكاما يمسون من خلالها بكرامتنا وشرفنا.. تريثوا قليلا إلى حين صدور هذه الأرقام ومن ثم يمكننا التقاهم حولها.

تنص المادة 6 على أنه "يتقاضى عضو البرلمان تعويضة تكميلية شهرية عن التمثيل "والعهدة والأمانة..." وقد قدرت بـ 75% فإذا فصلناها عن الشيء الأساسي المقدر بخمسة ملايين وسبعمئة سنتيم، فإن نسبة 75% تمثل بذلك 4.2650 د.ج فإذا قسمناها على التمثيل أو العهدة أو الأمانة ستصبح مليوناً وأربعمائة وعشرين، يعني لو أخذنا بنسبة التمثيل فأنا أمثل 60 بلدية لولاية سطيف فلو قسمنا هذا المبلغ على هذا العدد ستقدر حصة كل بلدية بـ 23.300 د.ج، فلو يسمع كل مجلس شعبي بلدي بهذا المبلغ لأعتبره إهانة له فما بالكم زميلاتي، زملائي، إذا تعلق الأمر بالكفاءات التي تمثل السيد رئيس الجمهورية في هذا المجلس؟ هل تساوي قيمة هذا التمثيل مليوناً وأربعمائة دينار؟ إنه عار! لماذا لم يراعوا هذا الجانب؟ فمبلغ 1.4 مليون د.ج يغطي مصاريف الأمانة (secrétariat) فقط، يجب ذكر الحقائق -"يتمزق الشيء من الجهة التي أصبحت بالية" - فماذا يغطي هذا المبلغ؟ هل يغطي مصاريف الأوراق والأقلام أو فاتورة الهاتف أو الكراء..؟! فماذا يغطي هذا المبلغ الذي أحدثت حوله ضجة؟! ما هذا التناقض؟ فمن جهة يكلفني الدستور بمهمة التشريع لكل ما يهم مصير شعب بأكمله ويمنحونني مقابل ذلك من جهة أخرى مبلغ 1.4 مليون د.ج! - سبحانك يا إله- إنها (la plus grande mystification du siècle) هذه هي مسألة نسبة 75% الخاصة بالتمثيل لأنه يجب على الإنسان عندما يقرأ نصاً قانونياً أن يتبصر ويجزئه ولا يقرأه قراءة سطحية ويمر عليه مرور الكرام.

إعتبر البعض منحة 10% التي تمنح على أساس الحضور في أشغال الجلسات العامة للمجلس أمراً زائداً، فإن كان هناك من يريد أن نتخلى عن هذا العرف يمكننا ذلك لكن نعتها -أي المنحة- بأنها غير قانونية فهذا غير صحيح، فهي قانونية ومعمول بها في جميع نظم العالم الديمقراطية، يتحصل عليها كل عضو يحضر جلسة علنية وتسمى تحفيزا، فماذا تمثل نسبة 10%؟ تمثل مبلغ 5.700 د.ج.

ولدي مثال أعرضه على الجرائد التي لا تتوقف عن انتقادنا والمتمثل في وجود عضو في إدارة شركة ولائية -وما أكثر الشركات الولائية التي يحدث هذا الأمر على مستواها - يتقاضى مرتب 2.850 د.ج أي تقريبا 3.000 د.ج مرفق بتكاليف النقل، المبيت، والتأمين، -حتى وإن سددها الشخص فتعوض له- ويعد هذا بمثابة "التحفيز" في عرف (les organes des libérants) المعنية كالمجالس الإدارية أو المنتخبة كالمجالس الشعبية الولائية أو البلدية فهو عبارة عن تحفيز في العرف الديمقراطي لا يمكننا الهروب منه، وإذا رأيتم أنه أمر زائد يمكننا حذفه بدون أي مشكل ولكن يجب أن نعلم بأن مصدره القانوني موجود.

تنص المادة 8 على أن تحسب تكاليف السفر بين الدائرة الانتخابية ومقر مجلس الأمة على أساس سفريتين اثنتين في كل شهر، لكن اليوم رب العمل في أية مؤسسة خاصة- هو الذي يسدد تكاليف النقل لعامله ما بين سكنه ومقر عمله خاصة إذا كان هذا الأخير بعيدا نوعا ما عن منزله كما هو الحال بالنسبة لشركة سوناطراك التي تسدد تكاليف النقل لعمالها الذين يعملون في الصحراء.. لم لا؟ ما هو المانع في ذلك؟ أين هو التجاوز الذي يتحدثون عنه؟

أما فيما يخص منحة استعمال السيارة، فإن كل القوانين تقر بها والأشخاص الموجودون في مجلسنا هذا والذين كانوا في الاتحاد العام للعمال الجزائريين أو وزراء أو مديري شركات هم على علم بها بحيث تمنح تعويضة منحة السيارة (la prime de voiture) لكل إنسان يستعمل سيارته الخاصة لأداء عمله. ليس لدينا في ولاية سطيف مطار ولا حتى هليكوبتر، فكيف أحضر إلى هنا؟ إذن أنا مجبر على الحضور على متن سيارتي الخاصة. ولا أرى أي مانع يمنعني من الاستفادة من منحة التعويض عن استعمال سيارتي الخاصة.

فإذا استعملنا العقل والمنطق نتوصل إلى المبتغى وإذا كانت هناك ضوضاء فقط، فيحدث العكس سبحان الله وبحمده فهناك مشاكل.

وفيما يخص التعويضة الجزافية للإيواء فقد رأينا أن أعضاء المجالس الإدارية لهم إقامة مضمونة ونقل مضمون

وأكل مضمون فلماذا لا يكون هذا المنتخب مثلهم، وهو يصنف في المرتبة الثانية في هرم الدولة، ولكنها لا تدفع له تكاليف هذه الأمور ! أين أذهب لتناول الغداء وقد جئت من مدينة سطيف؟ حتى الشروط الأمنية لا تسمح لي بالتنقل بغية أخذ الوجبات الغذائية.

الأمر الثاني الذي أحدث أيضا ضجة هو الاستفادة من قرض لشراء سيارة فعوضا أن أشتري سيارة ثم أدفع ثمنها خلال مدة عشر سنوات، وأنا لا أتحدث هنا عن الولاية أو رؤساء الدوائر أو رؤساء المجالس البلدية الشعبية أو الولائية بل أتكلم عن أي موظف بسيط -والزملاء هنا يعرفون من يملكون سيارة للتنقل- فقد ذكرت أن هذا كثير ! ! إذن خذوا أقلامكم وقوموا بعمليات حسابية، إذا كان كل عضو في البرلمان سواء كان في المجلس الشعبي الوطني أو في مجلس الأمة تمنحونه سيارة وسائقا وتدفعون له ثمن البنزين والقسيمة وقطع الغيار وتغيرون له الدولاب إذا انكسر أو وقع لسيارته حادث... أوضحوا لنا يا حكماء الاقتصاد ما هي الطريقة الأنجع؟ هل هي طريقة الاستفادة من قرض مع تسديد ثمن السيارة من مالي الخاص أم أن الدولة هي التي تمنحني السيارة والسائق وكل هذه المصاريف، أنا لا أفهم؟ ما هي الطريقة الأنجع اقتصاديا؟

فيما يخص قضية هامة تتعلق بالمكاتب فقد طرحت على السيد رئيس الحكومة سؤالا واقتراحا في نفس الوقت، وكذا بالنسبة لوزير الداخلية حيث قلنا بأنه ضروري أن تكون لنا مكاتب وأمانة على مستوى الولايات.

فأنا لا أفهم كيف أن السيد تيدي كنيدي عضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية لديه عمارة ذات خمسة طوابق خاصة به لكي يتسنى له متابعة كل المشاريع الاقتصادية والسياسية، في حين أن قنفي السطايفي عضو مجلس الأمة ليس له شيء وفي هذا الشأن أقول لولا مكتب السيد بوساحية الذي أستعمله لست أدري أين سأكون ! يجب أن نتكلم عن الأشياء كما هي، وصحيح أنها تضحكننا ولكنها مشكل حقيقي. لماذا أنتظر مثلا وصول المشاريع من الدائرة والولاية والوزارة في حين أتوفر على سلك المنتخبين الذي يبدأ من الخلية الأساسية وهي البلدية: رئيس البلدية ورئيس المجلس الشعبي الولائي فعضو البرلمان. لماذا أنتظر وصول المعلومات -حتى أصبح كالسجين- دائما من الهيئة التنفيذية؟ نحن نمثل هيئة تشريعية ولا بد أن ترد إلينا المعلومات عن طريق المنتخبين ولكي تكون كذلك يجب أن أتوفر على مكتب، كيف أستطيع معالجة هذه الأمور؟ لست أدري، فأخر مؤسسة التي تم تنصيبها والمتمثلة في وساطة الجمهورية، يتوفر كل مندوب ولائي لوسيط الجمهورية على مكتب ووسائل وأمانة لتلقي المعلومات ومعالجة القضايا في حين لا يملك عضو مجلس الأمة أو المجلس الشعبي الوطني شيئا ! ! هذا هو المشكل وموضعه، أنا لا أتحدث عن نفسي أو أطلب لنفسي، لأنه سيتم تغيير عضو مجلس الأمة بعد ثلاث سنوات ويأتي آخر للاستخلاف فسيجد المكتب والمؤسسة للعمل فيها.

أما الباب الثالث والمتعلق بنظام التقاعد فلم أفهم هنا جوهرها لماذا الحديث عن نظام التقاعد؟

زميلاتي زملائي، أنا لم أفهم لماذا نظام التقاعد؟

يجب على واضع القانون أن يطلع على تجارب من سبقونا في هذا الميدان والمثل يقول (زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون)، والديمقراطية حديثة العهد عندنا ولكن هناك بلدان سبقتنا في زرع الديمقراطية وعلينا أن نرى على أي أساس تعمل هذه البلدان.

إنني أرغب في أن أستفيد من هذه التعويضات حتى الممات فلماذا تمنحني التقاعد وليس لي حق فيه؟

إذا اعتبرنا عضو مجلس الأمة في المرتبة الثانية بعد رئاسة الجمهورية، علينا أن نقدر مكانته ولا نصنّفه ضمن نظام التقاعد الذي لديه عنصران أساسيان في ذلك إما حساب مدة سنين اشتراك الشخص أو عنصر السن، هذان هما العنصران الأساسيان لا ثالث لهما، إذن أنا في الأصل ضد هذا النظام. وإذا كان الزميلات والزملاء المحترمون عندهم رأي آخر فأنا أخضع لرأي الجماعة، لكنني أريد فقط أن أذكر أن هناك خطأ ورد في المادة 15 التي تنص على استفادة الأشخاص من منحة التقاعد مائة في المائة من أحد الصندوقين قبل العهدة البرلمانية حيث تم نسيان كلمة "انتهاء" لست أدري هل تكلم عنها الزملاء، لكن أشير إلى أننا لم نكن هنا قبل العهدة البرلمانية، فيمكن أن يقصد بها المشرع قبل العهدة البرلمانية.

ملاحظة أخرى تخص أمرا عظيما نسوه في المادة 23 التي تنص على أنه "يمتد سريان أحكام هذا القانون المتعلق بالتقاعد إلى النواب السابقين" لكن أود هنا أن لا ينسوا، زميلاتي زملائي، أن لدينا زميلين انتخبا في المجلس الدستوري يجب أن يستفيدا أيضا من نفس هذا النظام، كما لدينا أشخاصا كذلك على مستوى المجلس الشعبي الوطني عينوا في مناصب وزراء فنود أن يستفيد من هذا النظام كل من أثبتت صفته كعضو في هذا البرلمان.

وفي ختام قلتي هذا أشير إلى العبارة الواردة في المادة 24 (Au nom du paralysme des formes) ، والمتعلقة بإلغاء القانون الأساسي للنائب بحيث لا يمكن لقانون التعويضات هذا إلغاء قانون آخر موضوعه مختلف عنه تماما والمتضمن القانون الأساسي، فالمادة 24 ليست لها أية قيمة في هذا النص.

في خلاصة القول، وددت سيدي الرئيس، زميلاتي زملائي، لو حضر السيد ممثل الحكومة لتذكيره بأن مرسوم تحديد نظام تعويضات الزملاء في المجالس الشعبية البلدية والولائية محجف فعلا في حقهم فبودنا لو حضر لإبلاغ الرسالة إلى السيد رئيس الحكومة لكي تتم مراجعته. هذا فإن أخطأت فمن نفسي والشيطان وإن أصبت فمن الله أستسمحكم وأشركم على حسن الإصغاء والانتباه. شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد صلاح الدين قنيفي وأحيل الكلمة إلى السيدة زهور ونيسي، تفضلي.

**السيدة زهور ونيسي:** بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا السيد الرئيس. أيها الأخوات والإخوة الأفاضل، من يتكلم في الحقيقة بعد السيد قنيفي الذي بحيويته وحماسه لا يرى كعضو مجلس أمة، وإنما كرئيس حزب من الأحزاب العملاقة؟! يندرج تدخلها هذا ربما في إطار انشغالات الإخوة السابقين كلهم، لكن كل نائب -وأقول "نائب" - وليس نائبة لأن النائبة في العربية هي المصيبة ونحن كنساء لسنا مصائب، بالعكس.

سيدي الرئيس أسجل أولا وقبل كل شيء، تقديري الكامل للمجهودات والاجتهادات التي بذلها الإخوة النواب في المجلس الشعبي الوطني والإخوة أعضاء اللجنة القانونية بمجلس الأمة لإعداد هذا النص القانوني والذي لي فيه بعض الملاحظات العامة. وقبل طرح هذه الملاحظات أريد أن أسجل أيضا - وفي هذا المنبر الحر المسؤول - أن ردود الأفعال المخالفة لما يمكن أن أطرحه من ملاحظات، تأويلات كانت أو تفسيرات أو حتى تبريرات أسجل أن كل ذلك سأقبله وأتلقاه برضى من حيث احترامي وتقديري له كأراء من جهة وما تحمله هذه الآراء من فعالية جادة من شأنها أن تضيف لي أو تمنحني مساحات جديدة من المعلومات تخدم في النهاية هذا الملف بشكل خاص وتخدم ممارسات العمل والنقاش في مجلسنا بشكل عام. الملاحظات، سيدي الرئيس، هي أن هذا النص ورغم النوايا الحسنة والطيبة في أسلوب طرحه وتوقيت طرحه أيضا شكلا ومنهجية أراه ورغم واقعيته لم يأخذ بعين الاعتبار ظروفنا وأوضاعا كثيرة، أهمها الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمني الصعب الذي تعيشه البلاد، هذا الوضع المتأزم الذي أفرز ظروفنا يعاني منها المواطن كل يوم وعلى جميع الأصعدة حتى صعيد الثقة والأمل، إضافة لضرورة التكفل بالآلاف من المنكوبين أمنيا واجتماعيا. إن الاقتصاد الوطني في رأيي - سيدي الرئيس - ولإعادة إنعاشه، إضافة إلى مضاعفة العمل والإنتاج يحتاج وبالبحاح إلى عملية تكافل وتضامن نوعية وكمية بإنكار صادق للذات من طرفنا جميعا نحن النواب في الغرفتين، هذا زمانه وهذا ظرفه. سيدي الرئيس شخصيا يصعب علي كثيرا أن أقف اليوم مع مواطن جزائري آخر ليطلب هو بحق العمل، فيأخذ عليه تعويضا قاعديا، وأطالب أنا بتعويض يساوي عدة مرات تعويضه رغم واقعية المعطيات التي أسس عليها النص، لأحرم -دون قصد مني- عدة مواطنين من إمكانية توفير مناصب عمل جديدة تنقذ من بطالة شرسة. هذا المواطن علق ويعلق أمالا كبيرة علينا - كما قال بعض الإخوة - لأننا نعتبر ممثلين في هذا الصرح المؤسساتي والمدافعين عن حقه في عدالة اجتماعية موعودة دائما. إنني لا أزايد وأرفض الأساليب الديماغوجية، وليس من اليوم بل منذ كان الحزب الواحد، ويعرف الكثير هذا، لكنني ونظرا لحساسية الموضوع، أشعر أنني بهذا السلوك أفقد انتمائي وإحساسي وشعوري بما تعانیه شريحة كبيرة من المجتمع مثلي مثلكم جميعا هنا وفي الغرفة الأخرى. أي نعم، كما قال الأخ قنيفي حقوق الناس يضمنها القانون، ولكن القانون أيضا من صنع الإنسان، وعضوية البرلمان بغرفتيه هي نهاية مسيرة جميلة في العمل والنضال، تعد بالكثير من المزايا لكن أعتقد أن لكل ظرف قناعاته وحيثياته وسلوكاته. وفي مثل هذه الظروف تتنامى ضرورة الالتزام بالتضامن الفعلي بين أفراد المجتمع وليس بشعارات التضامن وحدها.

سيدي الرئيس، أنا هنا لا أعطي دروسا، حاشا، ولا أدافع أيضا لا عن حزب ولا عن تيار، لكنني أعتقد أنني حرة

في الإدلاء برأيي واتخاذ أي موقف أراه سليما يتناسب مع قناعاتي الفكرية ورؤاي السياسية. إن ضغوط بعضهم سواء على مستوى البرلمان بغرفتيه أو على مستوى بعض وسائل الإعلام في هذا الطرف بالذات والأزمة الأمنية لاتزال تهدر الحياة، والأزمة الاقتصادية تتأرجح بين الواقع المر وبين إرادة المخلصين من أبناء هذه الأمة للخروج من هذا الواقع، هذه الضغوط تثير عندي أكثر من تساؤل، فحتى بعض -وأقول البعض حتى لا أعمم- أصحاب المبادئ من التيارات السياسية، شعبية كانت أو "قومية" اجتماعية أو سياسية ورغم اختلافات طروحاتهم حول معظم القضايا، نجدهم حول هذا النص، وبقدرة قادر يتفقون رغم تناقضاتهم الأخرى، وأتساءل عن الأسباب هل هي التجربة المحدودة أم التجربة الضعيفة؟ أم هي الممارسة السياسية التي تريد استغلال كل شيء؟ ربما يشك البعض في أن مثل هذه السلوكيات من شأنها ضرب بذور مصداقية استقرار الجزائر، دولة وشعبا ومؤسسات، هذه المصداقية التي نباركها جميعا وهي تسترجع يوما بعد يوم بالدم والعرق وحتى لا تضيع من جديد بممارسات أخرى.

سيدي الرئيس، أن تصبح أو تضيف تقديرات تعويضات النائب، خلا جديدا لشبكة نسيج الضمان الاجتماعي والاقتصادي أمر غير معقول أو مقبول في هذه المرحلة. جهات كثيرة تستحق وتستعمل هذه الاستحقاقات والمطلوب منا هو التفاعل بإيجابية مسؤولة مع أوضاع شعبنا ووطننا ونحن أولى الشرائح بذلك، حتى ولو استغلت هيئات أخرى مواقعها السياسية. لقد قلت في البداية إن الحق في التعويضات أمر مشروع ومنطقي، وعضو البرلمان بغرفتيه هو مواطن لا يمكن أن ينتكر تاريخ الوطن لعطاءاته ونضالاته ومن حقه الحصول على نهاية مسار مرضية ولكن يجب أن يكون ذلك في حدود العقل والمنطق والمصلحة العامة، وحتى نساهم مع إخواننا أيضا في المجالس الأخرى سواء قاعدية أم قومية في العمل على التقليل من الهوة بين فئات المجتمع، هذه الهوة التي ما فتئت تتسبب في توسيعها إفرازات المتغيرات والاختلالات الاقتصادية والسياسية العالمية والتي ترمي بظلالها الفاتمة على اقتصاد الشعوب الضعيفة وعلى اقتصادنا الوطني، خصوصا في مراحل الانتقال هذه.

أخيرا سيدي الرئيس، ملاحظاتي هذه الصريحة تنبع من إيماني بأن الديمقراطية الحقيقية هي أن تتحمل هيئات الدولة جميعا مسؤولياتها كاملة تجاه هذه الأمة، وفي كل الظروف حتى تلك التي تعاكس الرغبات والطموحات، ألسنا من أصحاب الآية الكريمة: "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"؟

الديمقراطية الحقيقية هي أن نكون في مستوى شفائيتها وأن نكون داخل هذا الحرم الدستوري مدرسة للشعب والمواطن، فيشعر بأننا نقول الحقيقة ويستفيد بدوره من هذه الممارسة، ولا نهرب من مسؤولياتنا معه، إنه ليس لنا اليوم وقد كسرنا جدار الممارسات العقيمة إلا أن نقول الحقيقة كاملة أمام مرأى ومسمع الجميع وليس تحت الطاولات وفي المكاتب المغلقة وفي الكواليس، ويجب أن ندافع عن قناعاتنا من داخل هذه القاعة حتى لو كانت تناقض تصورات الآخرين، ونبرر هذه القناعات فنقتع ونؤثر أو نفتتق ونتأثر. فنقول إننا مع هذا النص للأسباب التالية، ولسنا معه للأسباب التالية وتكون تبريراتنا وتفسيراتنا لبعضنا البعض دروسا جديدة لشعبنا في قول الحقيقة وممارسة الديمقراطية البناءة وليس الديمقراطية المتوحشة والمخرية لكل شيء جميل فينا. الديمقراطية يعلم المتخصصون في علم الاجتماع والسياسة، أنها أشكال وأنواع وهي أولا وأخيرا وسائل وأساليب وليست غايات فلنأخذ بأحسنها وأفضلها وأكثرها تعبيراً والتصاقاً بقيم وحقوق الإنسان في المجتمع. وأخيرا أسجل تحفظي بهذا الطرح لكن الأغلبية ستلزمي حتما بالانضباط. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة زهور ونيسي والكلمة الآن للسيدة ليلى عسلاوي، تفضلتي.

**السيدة ليلى عسلاوي (نقطة نظام):** سيدي الرئيس، لدي نقطة نظام إذا سمحتم. إنني ألاحظ غياب ممثل الحكومة وأود أن يكون حاضرا عندما أتدخل لأن التلاعب في الكواليس غير مسموح به، هذه جلسة عامة لكل الأعضاء، وعليه الحضور هنا والاستماع إلينا، وبالتالي أفضل إذا لم يكن مانع أن أتدخل غدا - إن شاء الله - سواء كان حاضرا أم لا، لكنني أتمنى سيدي الرئيس أن يكون حاضرا، لأن ضغوطا كبيرة كانت على اللجنة القانونية واليوم هو غائب، إنني لم أفهم؟!!

**السيد الرئيس:** لك تفسيرك الخاص، ولك حق التفسير كما تشائين، وهذا من حقل، وأنا من واجبي أن أقول لك إنني رفضت شخصيا حضور ممثل الحكومة وأقول لك لماذا؟ فهذا النص ليس مشروع قانون وليست هناك إلزامية لحضوره، لكن إذا قررتم وجوب حضوره فسنطلب حضوره وليست هناك أية مشكلة في ذلك، لكن يظهر لي أن لا شيء يستدعي حضور ممثل الحكومة والاستماع إليه إلا ما أخذته عنه اللجنة.

إسمحي لي السيدة ليلى عسلاوي أن أقول لك إنني تأسفت كثيرا من خلال رسالة، وإنما أخذنا بعين الاعتبار وبطريقة مطولة الشيء الذي قاله ممثل الحكومة وأنا أتحمّل مسؤوليتي. أنا الذي قلت لممثل الحكومة ليس لك أية علاقة بهذا النص لأنه ليس مشروع قانون وإنما اقتراح قانون ويكون الحديث هكذا.

**السيدة ليلى عسلاوي:** شكرا السيد الرئيس، إذن أتدخل الآن ولكن أقول مرة أخرى إنه جاء أمام اللجنة ولكن...

**السيد الرئيس:** قرروا وأنا أخضع. نرفع الجلسة الآن لمدة نصف ساعة وننتقل به ليحضر...

**السيدة ليلى عسلاوي:** لا داعي لذلك..شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا.

**السيدة ليلى عسلاوي:** سيدي الرئيس أقول فقط إنه لما وصلنا إلى هذا اليوم - والحمد لله - فإنني لم أكن سببا في التأجيل مرة أخرى، ولكن ملاحظة فقط.

سيدي الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، أحييكم تحية تقدير واحترام وأخوة.

قبل كل شيء أقول إنني جئت إلى مجلس العقال بروح الرحمة والأخوة وأشكر أعضاء لجنة الشؤون القانونية. لقد تساءلت كل هذه الأيام وقلت في نفسي، ماذا كنت ستفعلين لو أنت في وضعهم؟ ولست قادرة على الجواب.

سيدي الرئيس، لو نوقش هذا القانون في شهر مارس لكانت تقدمت بملاحظات قانونية فقط كقانونية- لكن اسمحوا لي أن أساهم اليوم في هذا النقاش الذي يدور حول نص قانوني لا يتطلب كل هذه الضجة التي أثرت حوله عن طريق الصحف، وأن الألوان لنضع النقاط على الحروف لأننا صبرنا كثيرا وتحملنا ما فيه الكفاية. نعم، علينا أن نتساءل، لماذا هذه الضجة؟ وما الهدف منها؟ لماذا هذه الحملة الإعلامية؟ لماذا نقل النقاش القانوني من البرلمان إلى الشارع؟ هل السبب هو أن التعويضات مبالغ فيها؟ هذا سبب سطحي.

إن الهدف في الحقيقة من هذا كله هو خلق بلبلة وصراع بين غرفتي البرلمان. كتب وقيل الكثير حول ذلك، فقد قيل مثلا إن الغرفة الأولى صادقت على القانون بينما الغرفة الثانية أو مجلس الأمة سيجمد أو سيرفض قانون التعويضات، بواسطة أعضائه المعينين من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية. كتب وقيل أيضا إنه يوجد خلاف وانشقاق بين هؤلاء المعينين والمنتخبين. إن سبب ذلك وقيل كل تبرير آخر هو ربما انعدام التحكم في القضية من طرف الهيئة بحد ذاتها.

أولا: لأن رأي هذا أو ذلك حول هذا القانون خارج الجلسات العلنية جعلنا ربما نتناسى الإطار الدستوري المنحصر في المادة 120 ونخرج منه، إذ تنص هذه المادة على أن نناقش القانون المصادق عليه أو الذي يأتي من الغرفة الأولى فنرفضه أو نقبله كما قال قبلي بعض الزملاء. ولهذا أقول - هذه قناعاتي الشخصية ولا أفرضها على أحد- لو نوقش هذا القانون في شهر مارس كما كان مبرمجا وصوت عليه، لتجنبنا مهما كانت نتيجة التصويت -فكل واحد مسؤول عن ضميره واقتناعه الشخصي- ما يسمى "شبه أزمة".

ثانيا: سكوت هذه الهيئة المستهدفة من طرف هذه الحملة بالرغم من وجود خلية الاتصال والإعلام التي كان من

واجبها أن تعطي بعض التوضيحات ولا تترك القضية تأخذ كل هذا الحجم، وهذه خطورة بحد ذاتها.

ولا أقول إن أسرة الصحافة كانت المسؤولة وحدها عن هذا كله، لأن الصحافي -أنا لست محامية أسرة الصحافة- إذا لم يتمكن من الحصول على معلومات واضحة فلا بد أن يحول مقاله وما يكتبه معه، إلى تأويلات واحتمالات لمن تفضل إليه وتكلم معه. ونحن أعطينا فرصة ذهبية للذين استعملوا الإعلام كوسيلة لتلاعبهم السياسي ومناوراتهم السياسية وأرادوا أو حاولوا من خلال تصريحاتهم أو تحركاتهم الخفية أن يصلوا إلى تحقيق هدفين هما:

أولا: إقناع المواطنين بأن المؤسسات التي حرص فخامة سيادة رئيس الجمهورية على بنائها لا تتميز بالاستقرار وهي في زلزال.

ثانيا: أن تظهر فئة سياسية محترمة كأنها شيطان وعدو الشعب، تريد نهب البلاد فنقول لهؤلاء الأشخاص وتلك الجهات السياسية -لأنها تستمع إلينا الآن من خلال التلفزة ونحن نعرفها- استيقظوا من نومكم، فالفئة المستهدفة متكونة من مواطنين مخلصين ومواطنات مخلصات وبنات وأبناء الشهداء ومجاهدين لم يترددوا حتى اليوم في رفع السلاح مرة أخرى ليكونوا جدارا متينا أمام كل من يحاول ضرب وطننا الغالي.

نقول لتلك الجهات السياسية إن الفئة المستهدفة قد دعمتها كل أحزاب المعارضة وذلك بالمصادقة على هذا القانون في المجلس الشعبي الوطني وفي معلوماتنا فإن هذه الأغلبية لم تجبرهم على فعل شيء، أو تمنعهم عن فعل شيء، ولا يصح أن تختبئ هذه الأحزاب غدا وراء ستار الأغلبية ولن تكون - إن شاء الله - من أهل الذين (يأكلون الغلة ويسبون الملة).

زملائي زميلاتي الأعزاء أرجوكم، إياكم أن تقعوا في الفخ الذي يهدف إلى خلق انشقاق بيننا في هذا المجلس الموقر وبين الغرفة الأخرى للبرلمان لأن كل ضعف منا يكون عرقلة للقيام بعملنا التشريعي خاصة مراقبة الحكومة أو السلطة التنفيذية وهذا هو المستهدف من هذه الضجة وهو الهدف من كل التلاعبات السياسية، علينا ألا نقع في الفخ لأننا كلنا هنا موجودون لهدف واحد هو الجزائر والجزائر فقط.

علينا ألا نقع في الفخ مع أعضاء اللجنة القانونية بحيث لعنا لم نكن من الظالمين فقط للزملاء.

وعلى كل حال، إذا أرادت جهة سياسية أو أشخاص مهما كانوا أن يعطونا دروسا، فلسنا بحاجة في هذا المجلس الموقر إلى دروس في الوطنية والنضال والأخلاق، ولسنا بحاجة لها من أي شخص كان ولسنا بحاجة إلى دروس في النزاهة ولسنا من الفئة التي لها أملاك داخل الوطن وخارجه، ورغم هذا فقد شتمنا وأهنا كثيرا في كرامتنا. أما فيما يتعلق بحزب من أحزاب المعارضة، الذي لا يتصور الجزائر إلا من خلال عاصمة أوروبية فنقول له لا تستحق منا حتى الجواب، لأن في عاداتنا السياسية لا نتحاور بتاتا مع من تورط في قضايا متعلقة بالإرهاب وقد نشرت الصحف في الأيام الأخيرة أن بعض مناضلي هذا الحزب قد تورط ودعم الإرهاب... (مقاطعة واحتجاج من طرف عضو).

السيد بوعلام عمري: السيد الرئيس، لدي تعليق حول هذه المسألة.. يعتبر هذا مساسا (dans notre intégrité morale).

السيدة ليلي عسلاوي: (Vous faites une action en diffamation comme vous avez l'habitude ...)

السيد بوعلام عمري: (je prends acte).

السيدة ليلي عسلاوي: (vous faites des actions en diffamation comme vous avez l'habitude de les faire)



السيد بوعلام عمري: (Oui, quand il s'agit de les faire...)

السيد الرئيس، لو سمحتم، ما نشر في الجرائد لا يخص حزبنا ذلك لأنها لم تشخص ولم تذكر اسما...

السيدة ليلى عسلاوي: (c'est bien) السيد الرئيس، لقد علمنا والدانا مثلا شعبيا يقول: "لا يخاف من النار من ليس في بطنه تبن"...

(تصفيق)

أليس صحيحا أن نقاش نص قانوني ككل النصوص الأخرى قد تحول إلى ورقة سياسية خطيرة جدا تهدف مرة أخرى إلى خلق زلزال داخل البرلمان وداخل هذه المؤسسة بالذات وتشويه سمعة البرلمان وأعضاء مجلس الأمة. إذن فلا بد أن يناقش هذا القانون وسيأتي وقت التصويت عليه، وأقول مرة أخرى إنني من اللواتي يحترمن من قال نعم ومن قال لا، وهذا موقفي وأنا مقتنعة به. أتمنى أن يبقى جو الأخوة سائدا في أشغال هذه المؤسسة كما عرفناه منذ البداية، لكن إذا كانت المناقشة قانونية فلا بد أن تكون بروح المسؤولية الكاملة وليس عن طريق الديماغوجية والسطحية.

إن روح المسؤولية تفرض على السلطة التنفيذية أن تتقبل وتستوعب بأن للبرلماني حقا في توفره الوسائل اللازمة للقيام بمهامه.

سيدي الرئيس، إذا قلت لكم إن عدة رسائل أتتنا اليوم من المواطنين ولم نستطع الإجابة عنها، لا أقول إننا قادرون على حل مشاكل المواطن ولكن الوسائل اللازمة غير متوفرة للرد على المواطن، وهذا من حقه، لأن من واجبات البرلمان الرد على كل رسائل المواطنين، فعلى السلطة التنفيذية أن تتقبل وتستوعب أن للبرلماني الحق في مركز محترم ومن حقه أيضا أن تحدد له وضعيته في قانون أساسي للبرلماني.

ولا يعني هذا أبدا أن هذا القانون المعروض اليوم للنقاش خال من العيوب والنقائص، وأذكر هنا نقطة واحدة وهي نقطة التعويض عن الحضور، هل تطلبون مني يا إخواني وأخواتي أن أجعل في كفة الميزان الحظ والشرف الذي تشرفت به لما اخترت في نخبة المعينين من طرف السيد رئيس الجمهورية وفي نفس الكفة تعويضا للحضور بينما مارست العمل كقاضية سنين وسنين طويلة حيث كانت الجلسة تبدأ على الساعة التاسعة صباحا وتنتهي على الساعة التاسعة مساء أو في حدود منتصف الليل أو على الرابعة صباحا ولا تأخذ إطلاقا تعويضا عن الحضور. ما معنى تعويض الحضور؟ هل عندما نتغيب لنا حق في التعويض أيضا؟ لكن هذه العيوب والنقائص ليست لها علاقة إطلاقا بنقاش آخر بدون فائدة ولا جدوى، ألا وهو النقاش الذي يدور حول القليل والكثير، وهذا اعتبره نقاشا حقيرا بالنسبة إلينا واستعمل قصدا من هذه الجهات السياسية كحجة ضد البرلمان، فكثيرا مقارنة بماذا؟ وقليلًا مقارنة بماذا؟

نحن نعلم كما قال الزملاء الذين تدخلوا قبلي- أن تكفل الدولة بالنائب اليوم، يفوق بكثير ما هو مقترح في هذا النص القانوني، نحن نعرف أيضا - بما أننا مررنا بالعمل الحكومي- أن للوزير امتيازات متعددة نقدية كانت أم من نوع آخر، لكن الفرق بين الوزير والبرلماني هو أن مرسوم الوزير غير مسموح للنشر وهو مستور عن أعين الناس خاصة الصحافة بطبيعة الحال- بينما البرلمان أصبح اللص الوحيد الذي يبحث عنه الجميع. أقول إن النص ناقص وفيه عيوب وأرفضه شخصيا لأن هذا الأمر يمس كرامتي، فقد جرحت كرامتي ولا تتصوروا كيف؟ وبماذا؟ إنني أرفض هذا النقاش لأننا لسنا بضائع تشتري وتباع، التضحيات التي قدمناها لهذا الوطن أغلى بكثير من الدينار، أغلى بكثير من دينار واحد، أين كانت هذه الأصوات التي تريد أن تعطينا درسا في الوطنية والنضال في سنوات 91، 92، 93، 94، (تصفيق) لم تستطع حتى إرسال برقية تعازٍ لضحايا الإرهاب فما عليها الآن إلا السكوت، لأننا لو كشفنا الحقيقة، عندنا ما سنقوله.

إذن سيدي الرئيس، أرجوكم، أن نمر إلى التصويت بسرعة قريبة لأننا شتمنا كثيرا، كفى من الشتم، كفى من الإهانة، كفى من تشويه سمعتنا كبرلمانيين.

لقد صنعت السلطة التنفيذية -في الحقيقة- بكلمة كثير أو قليل ورقة سياسية، وأنا مسؤولة عن كلامي أقولها وأعيدها، صنعت السلطة التنفيذية ورقة سياسية تهدف إلى ضرب البرلمان كهيئة مسؤولة عن مراقبة الحكومة أو السلطة التنفيذية، ونية هذه السلطة ربما الثأر من الغرفة الأولى عن طريق مجلس الأمة وتضرب هكذا غرفة بأخرى فنقول لها إنك مخطئة لأن مجلس الأمة جزء لا يتجزأ من البرلمان وله علاقة تكاملية مع المجلس الشعبي الوطني لن يكون البتة وسيلة سياسية في أيادي السلطة التنفيذية لضرب غرفة بأخرى.

سيدي الرئيس، وأنا هنا أيضا مسؤولة عن كلامي، لو أراد رئيس الحكومة الانتصار ميدانيا لكان عليه أو علي ممثلي الحكومة في هذه القضية بالذات أن يلعبوا دورا أكثر إيجابية وليس سلبيا، -لقد ذكر- زميل الظروف التي أعد فيها هذا القانون وصودق عليه، لا نعود إلى هذا فلعلكم سمعتموه جيدا - فلو أراد رئيس الحكومة الانتصار ميدانيا واسترجاع المصادقية لكان عليه أن يحترم هذا المجلس الموقر، ولم يأت إلينا يوم 29/03/1998 بأرقام بعيدة عن الحقيقة وقد مضى...

**السيد الرئيس:** لا نخرج عن الموضوع من فضلك نحن نتكلم عن قانون التعويضات، إذا كان بينك وبين رئيس الحكومة تصفية حسابات، فدعها للمرة القادمة.

**السيدة ليلى عسلاوي:** ليست لي أية حسابات.

**السيد الرئيس:** أقول لك للمرة الثانية بأنني أنا الذي استدعيت رئيس الحكومة للحضور هنا، أنا لست هنا للدفاع عنه، أنا رجل حر مثلك.

**السيدة ليلى عسلاوي:** سيدي الرئيس، ليست لي أية حسابات معه، هو في مركزه وأنا في مركزي والحمد لله، لكن شئتم أم أبيتم تسلطت الأوضاع والحملة الإعلامية على البرلمان وعلى مجلس الأمة في الوقت الذي كان سائدا فيه هذا التناقض وهذه حقيقة.

والخلاصة من هذا كله، هو أننا مرة أخرى مهما كانت نتيجة التصويت لعلنا تعلمنا درسا أثناء الأحداث التي عاشها مجلس الأمة، وهو أننا برهنا بأن ممارسة أسلوب الديمقراطية أصبح واقعا مهما كانت السلبيات فالأغلبية لعبت دورها ككل أغلبية في البلدان الديمقراطية الأخرى، ولعلها أقتعت حتى من قال في يوم من الأيام إن الأغلبية أصبحت أقلية.

أما من أراد تحويل النقاش القانوني إلى نقاش الغش والنصب والحيلة، فسنبهرن له أنه فشل في عمليته ولا يستطيع أن يمنعنا أحد من القيام بعملنا البرلماني سواء كان جهة سياسية أم أي شخص آخر، نحن مسؤولون في هذا البرلمان نقوم وسنقوم بمهامنا التي خصصها لنا الدستور، ونحن بنات وأبناء هذا الوطن، لسنا مرة أخرى بحاجة إلى دروس، فمن فضلكم، نناقش هذا القانون ككل القوانين وكنت أتمنى -في الختام- أن تقام هذه الضجة حول المنظومة التربوية أو قانون الأسرة أو الإعلام وليست حول هذا النص.

وأقول بكلامي هذا إنني أتمنى ضجة أخرى حول قوانين لها أهمية، وشكرا.

(تصفيق)

**السيد الرئيس:** هل نرفع الجلسة ونتم أشغالنا غدا على الساعة العاشرة صباحا أم نواصل إلى غاية الساعة السادسة مساء؟... شكرا، إذن نواصل أعمالنا إلى غاية الساعة السادسة والكلمة الآن للسيد أحمد مراني فليفضل مشكورا.

السيد أحمد مراني: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم.

الحقيقة، أشكر كل الإخوة الذين سبقوني في الكلام وأثني على أقوالهم وأوافقهم في الكثير من الأشياء التي جاءوا بها وأقول إنني ترددت كثيرا لتسجيل نفسي للحديث، ثم قررت ذلك لسبب واحد وهو إعجابي بهذا المجلس وتقديري للكفاءات القيمة الموجودة فيه وكذا الظروف التي جرت به إلى وضعيته هذه، التي إن كنت أخبرتها بها قبل اليوم بشهر أو شهرين أو ثلاثة لقلت: كذب، هذا ليس بمجلس أمة، أنت تتحدث عن شيء آخر ! ونظرا لحبي لهذا المجلس ومحاولة الإسهام في استرجاع هذا المجلس دوره الحقيقي فضلت أن أسجل اسمي وأتكلم. ألخص كل ما جرى أثناء الأشهر الخمسة هذه في كلمة واحدة وهو أن هناك صراعا بين ثقافة الاستبداد وثقافة الديمقراطية وبين الفوضى والنظام ويمكن إعطاء بعض الأمثلة في هذا المجال وأستسمح الإخوة في أن يتقبلوها بصدر رحب.

إن من صلاحيات رئيس المجلس أن يتدخل إذا خرج العضو عن الموضوع فيذكره بالعودة إلى الموضوع وهذا ليس من صلاحيات رئيس اللجنة أو النواب، لأنه عندما لا يستعمل الرئيس هذا الحق يسير المجلس نحو الفوضى وقد جرى ذلك فعلا، نحن نريد إعادة الأمور كلها إلى مجالها القانوني حتى يسير المجلس بنظام، ولا أعني بهذا أن النظام أو القوانين الموجودة جيدة وليس فيها عيوب، وهو الأمر الذي أدى إلى هذه الزوبعة الموجودة في الصحافة وفي الخارج، وأقدر الإخوة الصحفيين وأحترمهم وأقدر ما قيل وما يقال من أشياء جيدة أو غيرها، وإنما أقول بأنه لو جرت الأمور حسب النظام الداخلي للمجلس ما كانت كل هذه الفوضى، فقد وقعت هذه الأمور لكوننا لم نحترم هذا النظام. إذن ألخص كل ما جرى في كونه صراع بين ثقافة الاستبداد وثقافة الديمقراطية، ما هي ثقافة الاستبداد؟ لقد سمعنا بعض الإخوة وفي كثير من الأحيان يتكلمون ويعطوننا دروسا ونحن نستمع. إن فكرة الاستبداد تبدأ من أول درجة وهي الإعجاب بالرأي ورفض الرأي الآخر سواء كان في الحكم أو غيره، لأنك إذا كنت في الحكم تستعمل الحديد والنار لقمع الرأي الآخر، وإذا لم تكن في الحكم ترفضه مبدئيا. أما ثقافة الديمقراطية فهي كما ذكر أخي قبلي وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله قبل اليوم بـ 14 قرنا "رأيي صواب يحتمل الخطأ" لأن الإنسان يجتهد، يقرأ، يبحث حتى يصل إلى رأي يراه صوابا، تراه صوابا بماذا؟ بعقلك ! هل عقلك معصوم؟ إذن، رأيك صواب ويحتمل الخطأ ورأي غيرك خطأ ويحتمل الصواب، هذه هي الديمقراطية، وهذه هي فلسفة الديمقراطية، ونتمنى إن شاء الله أن نتعلم -كما قال السيد الرئيس في عدة مرات- ولكن لا بد من معرفة الغلط والاعتراف بها، ونراها لأننا إذا كنا لا نراها ولا نعرفها فلا نتعلم إطلاقا، فعدم معرفة الأخطاء يعني الرجوع إلى الوراء وليس التقدم والتعلم.

الحقيقة أنني كنت أتمنى أن يبدأ هذا المجلس من نقطة أساسية وجوهرية -وهي من مهمته- وهي أن نحاول أن نحس بما يحسه الشعب، ونناقش القضايا الأساسية التي يتألم منها الشعب ونحاول أن نعطي الحلول للسلطة التنفيذية لكي نخفف عن هذا الشعب، لأنه عندما تتأزم الأمور، فهناك طريقان للتغيير، طريق الشعب وهي طريق الشارع ونحن لا نتمنى هذا أو طريق المنتخبين وهي أنهم يدرسون أوضاع الشعب ثم يطرحون الحلول على السلطة التنفيذية لكي تخفف عن هذه الأمة ويمكن أن أقول هنا وأعبر عن صرخة هذا الشعب بأن الشعب الجزائري خلال هذه الظروف يذبح مرتين في اليوم: مرة في الليل بسكين الإرهاب الإجرامي الجبان ومرة في النهار بسكين الأسعار والمشاكل المتعددة.

إنني أتعجب! لأن هدف أية سلطة تنفيذية هو إيجاد الحلول للمشاكل إلا السلطة التنفيذية في الجزائر كأنما تتفنن في إيجاد المشاكل والصعوبات، إذن نحن نريد وأتمنى لو بدأنا من هنا، وأغتنم هذه الفرصة لكي أطلب من هذا المجلس أن يتخذ الإجراءات القانونية لفتح مناقشة عامة حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب، بعد أن يتم التصويت على هذه الأشياء التي زعزت وشوهت الصورة، إذن أتمنى أن نبدأ من هنا.

وبالنسبة لهذا القانون، فإنني لا أريد الحديث عن التعويضات لأن قيمة النائب لا تعوض. لا أحتاج أن يعطوني مائة مليون إذا أهنت، لا أحتاج مائتي مليون إذا كنت موجودا في وضعية مهينة، أتكلم عن الإخوة الذين قالوا إن النائب يقيم في (الهيلتون) وغيرها وغيرها... ليس كل النواب موجودين في (الهيلتون) وحتى إذا كان النائب موجودا في فندق (الهيلتون) فالحافلة التي تأخذه هناك تطلب منه البقاء في غرفته إلى حين الاحتياج إليه فيتم استدعاؤه، أهذا هو النائب؟

نريد كرامة النائب، نريد قيمة النائب. فإذا كنا ننظر إليه بالنظرة التي يراها بها الناس، وهي حسب التنصيب الرسمي، فلقد نصبنا في هذه القاعة رسميا ثم على كل واحد أن يتحمل مسؤوليته، وتحمل كل منا مسؤوليته بعد أن

خرجنا من هذه القاعة، فإذا كان بهذه القيمة فأنا لست هنا لكي أستدعي ليوم المناقشة أو التصويت، أنا محتاج أن أتصل بالشعب وللاستقبال المواطنين، أنا بحاجة ليكون لي مكتب لأسمع وأكتب وأبحث.

أنا محتاج لإمكانيات التنقل لأعيش الآم هذا الشعب لكي أتبناها وأقدمها في شكل قوانين. فمن يوم تنصبي وأنا موجود في داري، عندي حقيقتان من الرسائل ولحد الآن لم أجب على أية واحدة منها. أريد هذه المكانة، ليس فقط التعويضات، فأنا قادر ومستعد لتكثيف معيشتي على أية أجرة، إذن نريد إعطاء المكانة اللائقة للنائب.

هناك الكثير من الإخوة تحدثوا عن القانون العضوي، فصحيح أن هناك قانونا عضويا، وإنما الاعتبار ليس في القانون فالنائب لكي ينتقل يلزمه أن يصطف في طابور أمام وكالات الخطوط الجوية الجزائرية للحصول على تذكرة الطائرة ويترجى موظف الخطوط الجوية الجزائرية للحصول على ذلك، وإذا وصل إلى المطار فيترجى الشرطي بغية الركوب.

أهذه هي القيمة؟ أنا بالنسبة لي هذا القانون ليست له أهمية سواء صودق عليه أم لا، وإنما أتمنى فقط أن لا يكون أول قانون يداوس في هذا المجلس هو القانون الذي قدمه المجلس الشعبي الوطني ويخص تعويضات الإخوة فيمر كما هو عليه - هل قامت القيامة؟ - إذ هناك طرق أخرى وقراءة ثانية وأشياء أخرى كثيرة تأتي فيما بعد فأتمنى أن تنتهي من هذا القانون وبمر هذا الأخير ومنتقل إلى إجراءات أخرى ولا أريد أن أطيل عليكم لأنني أراكم متعبين وقد صبرتم كثيرا وكنت واحدا منكم. أسأل من المولى سبحانه وتعالى الهداية والتوفيق والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** أحيل الكلمة إلى السيد محمد الطاهر بوزغوب ثم نرفع بعده الجلسة فليتفضل.

**السيد محمد الطاهر بوزغوب:** شكرا سيادة الرئيس. سيادة رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدات المحترمات، السادة المحترمون أعضاء مجلسنا الموقر، كنت حضرت بعض النقاط التي لها علاقة مباشرة بالنص فقط ولكن تطرق إليها بعض الإخوة في تدخلاتهم ولذلك أود في البداية أن أعبر عن تقديري الأخوي للإخوة الزملاء أعضاء لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لما بذلوه من مجهود خلال المحطات والأطوار التي عاشوها في معالجة هذا النص، وأرى بدوري - وفي ما يخص النص فقط - أن النص قد جمع بين ما هو أساسي - يعالجه القانون - وبين ما هو ثانوي - والمفروض أن يعالجه التنظيم - وقد تطرق أحد الإخوة وأظن أنه السيد قنفيي لهذا الموضوع بإسهاب عندما تكلم عن تعويضة استعمال السيارة الخاصة أو الهاتف وتدخل هذه الأمور في اعتقادي في إطار التنظيم لا القانون.

وعليه، سأكتفي في تدخلتي هذا، بالوقوف عند بعض الفقرات، وأقول الفقرات لبعض المواد التي لم أقتنع بها -شخصيا- عند قراءتي لهذا النص. وأتساءل في البداية عن محتوى المادة (5) حول التعويضة المقررة لعضو البرلمان الممثل للجالية الوطنية في الخارج وسؤالي هو: لماذا لا تكون التعويضة الخاصة بالنائب البرلماني الممثل للجالية الجزائرية بالخارج مثل تعويضة النائب البرلماني المقيم في الوطن؟ هذا مجرد تساؤل فقط.. !

ثانيا: أتساءل كذلك عن مكانة ودور مجلسنا الموقر، وقد تطرق إلى هذه النقطة الإخوان الذين سبقوني في تدخلاتهم ولذلك لا أسترسل في التساؤلات وإنما أتوقف عند الفقرة الثانية من المادة (5) وأطلب من الإخوة الأعضاء قراءة هذه الفقرة.

ثالثا: الشيء الذي لم أقتنع به شخصيا أثناء قراءتي للنص هو إقرار التعويضة الخاصة بالحضور مثلما بينه وتساءل عنه زملائي من قبل، كما أتوقف عند المادة 24 التي أرى - شخصيا - ألا مكان لها في نص مثل هذا.

أتساءل في الأخير كذلك عن التعويضة الواردة في المادة (16) والمتمثلة في حق عضو البرلمان في الاستفادة خلال العطلة الخاصة أي بعد انتهاء العهدة البرلمانية بكل التعويضات! وأقول بكل التعويضات التي يتقاضاها عضو البرلمان الممارس، فهل يستمر عضو البرلمان الذي انتهت عهده في الاستفادة من التعويضات المخصصة لأداء

واجبات التمثيل البرلماني؟ أليس يقال "إذا عرف السبب بطل العجب ! " وشكرا سيادة الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للأخ محمد الطاهر بوزغوب. ننهي أشغال جلستنا اليوم ونستأنف أشغالنا غدا إن شاء الله على الساعة العاشرة (10سا) صباحا وأشكركم على الجهد الذي بذلتموه والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين مساءً.**